مكتبة فلسطين للكتب المصورة

سلسلة بحوث منهجية في الدراسات القرآنية 10

ضوابط وآثار استعانة المفسر بالقراءات

تأليف
أ.د. عادل بن علي الشدي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن. جامعة الملك سعود

مدار الوطن للنشر
www.madaralwatan.com

سلسلة بحوث منهجية في الدراسات القرآنية (١٠).

ضوابط وآثار
استعانة المفسر بالقراءات

أ.د. عادل بن علي بن أحمد الشدِّي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
جامعة الملك سعود

مدار الوطن للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

المملكة العربية السعودية . المقر الرئيسي : الرياض . الملز

ص.ب ٢٤٥٧٦٠ الرمز البريدي ١١٣١٢ هاتف ٤٧٩٢٠٤٢ (٥ خطوط) فاكس ٤٧٢٣٩٤١

البريد الإلكتروني : pop@mdaralwatan.com

موقعنا على الإنترنت : www.mdaralwatan.com

الرياض:	٠٥٠٣٢٦٩٣١٦	**التوزيع الخيري للشرقية والجنوبية :**	٠٥٠٣١٩٣٢٦٩
الغربية :	٠٥٠٤١٤٣١٩٨	**التوزيع الخيري لباقي جهات المملكة :**	٠٥٠٦٤٣٦٨٠٤
الشرقية :	٠٥٠٣١٩٣٢٦٨	**التسويق للجهات الحكومية :**	٠٥٠٠٩٩٦٩٨٧
الشمالية والقصيم:	٠٥٠٤١٣٠٧٢٨	**مبيعات المكتبات الخارجية :**	٠٥٠٣١٩٣٢٦٩
الجنوبية :	٠٥٠٤١٣٠٧٢٧		

المقدمة

الحمد لله الذي يسر القرآن للذكر ونوّه بشرف المذّكِرين فقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧].

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد الذي استجاب لأمر ربه فبين للناس ما نزل إليهم من ربهم لعلهم يتفكرون، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، **أما بعد:**

فهذه دراسة تُعنى بمصدر مهم من مصادر المفسر ـ ألا وهو القراءات من حيث علاقته بهذا المصدر والضوابط التي تحكم علاقته به والآثار المترتبة على استعانة المفسر بالقراءات.

ركزت الدراسة على الجانب التطبيقي لارتباطه بحاجة المفسِّر في القديم والحديث وأفادت بشكل خاص من جهود السابقين الذين كتبوا في توجيه القراءات.

كان من اللافت تفاوت موقف المفسرين من القراءات ففي حين ضعف اهتمام بعضهم بالقراءات التي تسهم في إيضاح المعنى وتجليته في مقابل عنايتهم بأقوال النحاة وأهل اللغة وما تبع ذلك من تهوين من شأن بعض القراءات ومفاضلة بينها وبين غيرها من القراءات؛ ظهر جليًّا اهتمام جمهور المفسرين ولا سيما من المتقدمين بالقراءات واحتفالهم بما حملته من المعاني المبيّنة لمقاصد الآيات وإن شاب ذلك عند بعضهم شيء من التساهل في اعتبار القراءات المردودة والتوسع في بناء المعاني عليها على نحو سيظهر في تضاعيف هذا البحث.

يلحظ كثير من المتخصصين في مجال التفسير وعلوم القرآن قلة الدراسات في مجال أصول التفسير في مقابل تضخمها النسبي في مجالات أخرى من علوم القرآن، ومن هنا فإنني آمل أن تسهم هذه الدراسة المرتبطة بأصول التفسير في جمع ما تفرق، وتقريب ما بَعُد، وأن تكون لبنة تتبعها لبنات في هذا المجال المبارك.

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحيّة

وتناول المبحث الثاني: مكانة القراءات بالنسبة للمفسر وموقفه منها.

أما المبحث الثالث: فكان عن شروط المفسر الذي يتعرض للقراءات.

وفي المبحث الرابع: تناول الباحث سبعة من الضوابط المهمة في تعامل المفسر مع القراءات.

وعني المبحث الخامس: بتطبيقات عملية لاستعانة المفسر بالقراءات في إيضاح المعاني ودفع الإشكال المتوهم عن بعض الآيات، وخُتمت الدراسة باستعراض أبرز النتائج التي توصلت لها جريًا على العادة المتبعة.

أسأل الله أن يستعملني وإخواني المسلمين في خدمة كتابه العزيز وأن يجعله حجة وشافعًا لنا يوم نلقاه، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم نافعة لعباده المؤمنين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

المبحث الأول

بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في معنى المفسِّر.

المطب الثاني: في معنى القراءات.

المطلب الأول:

في معنى المفسِّر

المفسر في اللغة اسم فاعل للتفسير، والتفسير تفعيل من الفسر الذي هو: كشف المغطى كما قال ابن الأعرابي[١]، وابن منظور[٢]، ومعناه يدور على البيان والكشف والإيضاح[٣]، ولذا فقد فسر مجاهد قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣] بقوله : بيانًا[٤].

ويُرجع ابن دريد الأصل الاشتقاقي للتفسير إلى التفسره وهي: «القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المريض؛ فكذلك المفسر يكشف من شأن الآية وقصتها ومعناها والسبب الذي أنزلت فيه»[٥]، واختار الزركشي هذا القول[٦].

ويرى البعض أن كلمة: (فسر) مقلوب من (سَفَرَ) مثل: «جذب وجبذ، وصبَّ وبصَّ، وما أطيبه وأيطبه ولذا تقول العرب: سفرت المرأة فهي سافر، وأسفر الصبح إذا أضاء فمعنى التفسير هو التنوير، وكشف

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري ١٢/ ٤٠٦.

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة فسر (٥/ ٥٥).

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٥٠٤) ولسان العرب مادة فسر (٥/ ٥٥).

(٤) جامع البيان للطبري (١٩/ ١٢).

(٥) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٨٢/ ٧) والكشف والبيان للثعلبي (١/ ٨٦) حيث أخرجه بسنده إلى ابن دريد، والبحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٢١) حيث نسبه بمعناه إلى ابن دريد.

(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٤٧).

المنغلق من المراد بلفظه»[١]، وقد مال إلى هذا القول الفيروزآبادي[٢] وابن منظور[٣] وغيرهما[٤].

ويلاحظ على هذا القول إخراجه للفظ: فَسَرَ عن أصله؛ لأن كل لفظة في اللغة لها ترتيبها فدعوى القلب خلاف الأصل، ولذا ردَّ الألوسي هذا القول؛ لأنه لا وجه له[٥].

كما أن اشتراك اللفظين في معنى أصل المادة لا يعني أن إحداهما مشتقة من الأخرى، ولو أدعى أحد العكس؛ لما كان هناك مرجح لصحة إحدى الدعوتين[٦].

ولعل الأقرب إلى الصواب في ذلك ما اختاره الراغب الأصفهاني حيث بين أن فسر وسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما[٧] وأن الفسر إظهار المعنى المعقول، أما السفر فأكثر ما يستخدم للمعنى المحسوس[٨].

ومما يلفت نظر الباحث توسع الكثير ممن عرّفوا التفسير في الاصطلاح وإدخالهم لعلوم أخرى ضمن نطاق التفسير على الرغم من اتفاقهم على

(١) الكشف والبيان للثعلبي (١/ ٨٧).
(٢) انظر: بصائر ذوي التمييز (١/ ٧٩).
(٣) انظر: لسان العرب (٤/ ٣٦٧).
(٤) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٥٠٤)
(٥) انظر: روح المعاني (١/ ٤).
(٦) انظر: مفهوم التفسير والتأويل للدكتور مساعد الطيار (ص:٥٣).
(٧) انظر: مقدمة جامع التفاسير للراغب الأصفهاني تحقيق د. أحمد حسن فرحات (ص:٤٧).
(٨) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني دار القلم، (ص:٦٣٦)

كون التفسير يرجع إلى الكشف والإيضاح والبيان كما هو واضح من المعنى اللغوي.

فمن بين خمسة عشر تعريفًا للتفسير في الاصطلاح وقف عليها الباحث[١] نجد أن أربعة منها فقط انطلقت من المعنى اللغوي للتفسير فاستخدمت عبارة: بيان، أو شرح، أو كشف، أو إيضاح للتعبير عن معنى التفسير[٢].

---

(١) وهي:
١- تعريف ابن جزي الكلبي انظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٦).
٢- تعريف أبي حيان الأندلسي انظر: البحر المحيط (١/ ٢٦).
٣- تعريف الكفوي انظر: الكليات (ص:٢٦٠) تحقيق عدنان درويش وآخر.
٤- تعريف الزركشي. انظر البرهان في علوم القرآن (١/ ١٣).
٥- تعريف آخر للزركشي. انظر البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٤٨).
٦- تعريف ابن عرفة المالكي انظر: تفسير ابن عرفة (١/ ٥٩).
٧- تعريف الكافيجي. انظر: التيسير في قواعد التفسير (ص:١٢٤).
٨- تعريف نقله السيوطي عن بعض العلماء. انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١١٩).
٩- تعريف حاجي خليفة: انظر: كشف الطنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٢٤٧) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٣هـ.
١٠- تعريف الطاهر بن عاشور. انظر: التحرير والتنوير (١/ ١١).
١١- تعريف عبد العظيم الزرقاني. انظر: مناهل العرفان (٢/ ٣).
١٢- تعريف محمد لطفي الصباغ. انظر: لمحات في علوم القرآن (ص:١٨٧).
١٣- تعريف محمد علي سلامة. انظر: منهج الفرقان في علوم القرآن (٢/ ٦).
١٤- تعريف محمد بن صالح العثيمين. انظر: أصول في التفسير (ص:٢٥).
١٥- تعريف صلاح الخالدي. انظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين (ص:٢٤).

(٢) وهي تعريفات: ابن جزي، وابن عاشور، وابن عثيمين، وصلاح الخالدي وانظر: التفسير اللغوي لمساعد الطيار (ص:٢٧).

أما بقية التعريفات فقد أدخلت في حد التفسير ما ليس منه؛ كعلم التجويد، أو لم تحدد مقدار ما يدخل ضمن التفسير من علوم أخرى؛ كعلم الفقه، والأحكام التفصيلية، وعلم أصول الفقه[١].

إن تعريفًا للتفسير في الاصطلاح من مثل (بيان معاني القرآن الكريم)[٢] أو (بيان كلام الله المنزل على محمد ﷺ)[٣] هو الأقرب إلى الصواب إذ إنَّه لا يخرج بالتفسير عن ضابطه الذي يُفهم من معناه اللغوي، ولا يُدخل في التفسير ما ليس منه.

وعلى هذا فالمفسر هو القائم بالبيان والإيضاح لمعاني القرآن الكريم، وفي حين يعرف الدكتور مصطفى مسلم المفسر بأنه: «الذي وجدت لديه أهلية الكشف والبيان عن معاني القرآن الكريم حسب الطاقة البشرية»[٤] فإن باحثًا آخر هو الدكتور/ حسين الحربي يؤكد على معنى الممارسة العملية للتفسير فيعرف المفسر بقوله: «من له أهلية تامة يعرف بها مراد الله تعالى بكلامه المتعبد بتلاوته قدر الطاقة وراض نفسه على مناهج المفسرين مع معرفته جملًا كثيرة من تفسير كتاب الله ومارس التفسير عمليًّا بتعليم أو تأليف»[٥]، ويحصر د.مساعد الطيار معنى المفسر على: «من كان له رأي في

(١) انظر على سبيل المثال تعريف الزركشي في البرهان (١/ ١٣)، وأبي حيان في البحر المحيط (١/ ٢٦)، والكافيجى في التيسير (ص:١٢٤).
(٢) وهو تعريف محمد العثيمين في كتابه أصول في التفسير (ص:٢٥).
(٣) وهو تعريف مناع القطان في مذكرة علوم القرآن التي كتبها لطلاب الدراسات العليا سنة ١٤١٠هـ (ص:٣٤).
(٤) مناهج المفسرين د. مصطفى مسلم (ص:١٥).
(٥) قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي (١/ ٣٣).

التفسير وكان متصديًا له»[١].

وتكاد تجمع عبارات الباحثين على عدم وجود تعريف للمفسر عند المتقدمين حيث يقول أحد الباحثين: «لم يحظ مصطلح المفسر من علماء القرآن والتفسير بتعريف»[٢]، ويفيد باحث آخر بأنه لم ير «من عرّف بالمفسّر ممن اشتغل بهذا الفن»[٣] أي: التفسير.

ويبدو أن السبب في ذلك هو وضوح معنى المفسر وظهوره عند المتقدمين؛ لأنه اسم فاعل لفعل التفسير، ولذا فالواضح لا يوضّح، ولكن المتأخرين احتاجوا إلى ضبط هذا المصطلح والتعريف به لكثرة الخلط فيه ودخول من لا يُحسنه إليه.

ويؤيد ذلك أن تعريفات المتأخرين للمفسر غلب عليها التأكيد على ما ينبغي أن يكون عليه المفسر، ولم تركز على وصف الواقع الفعلي عند التعريف بكلمة المفسر، فالنص على الأهلية التامة والمعرفة لمراد الله بقدر الطاقة البشرية مع رياضة النفس على مناهج المفسرين كما جاء في تعريف الدكتور مصطفى مسلم، والدكتور حسين الحربي[٤] أقرب إلى شروط المفسر المفسر منه إلى التعريف بالمفسِّر.

أما الواقع المشاهد فإن المفسر هو: «من كانت له مشاركة في علم

(١) مفهوم التفسير والتأويل لمساعد الطيار (ص:٢٠٧).
(٢) السابق والصفحة.
(٣) وهو الدكتور حسين الحربي انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (١/ ٣٣).
(٤) انظر: مناهج المفسرين د. مصطفى مسلم (ص:١٥) وقواعد الترجيح للحربي (١/ ٣٣).

التفسير أو كتب فيه»[١]، وهذا التعريف هو مفهوم تقسيم السيوطي المفسرين إلى أنواع أربعة:

الأول: الصحابة والتابعون وأتباعهم.

والثاني: المحدثون أصحاب التفاسير المسندة.

والثالث: من فسّروا بالرأي مع كونهم من علماء السنة.

والرابع: المبتدعة ثم جعل من يستحق أن يسمى من هؤلاء في طبقات المفسرين. القسم الأول ثم الثاني على أن الأكثر فيهم نقلة.

وأما الثالث: فمؤولة، ولهذا يسمون كتبهم غالبًا بالتأويل وأكد السيوطي على أنه لم يستوفِ أهل القسم الرابع أي: المبتدعة، بل ذكر المشاهير منهم[٢].

***

(١) مفهوم التفسير والتأويل (ص:٢٠٨).
(٢) انظر: طبقات المفسرين للسيوطي (ص:٩- ١٠).

المطلب الثاني:

في معنى القراءات

القراءات في اللغة: جمع قراءة وهي مصدر الفعل الثلاثي قرأ يُقال: قرأ قراءة وقرآنًا[١] ومعنى قرأ في اللغة يدور حول الجمع والاجتماع[٢] ومنه قول القائل: قرأت القرآن أي جمعت حروفه وضممت بعضها إلى بعض[٣].

لكن ابن القيم لا يذهب إلى هذا القول بل يفرِّق بين الجمع والقراءة؛ فالأولى من قري يقرى ومعناها الجمع والاجتماع، والثانية من قرأ يقرأ ومعناها الظهور. والخروج على وجه التوقيت والتحديد ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه مقدرًا محدودًا لا يزيد ولا ينقص ويدل عليه قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:٧١]، ففرّق بين الجمع والقرآن، ولو كان واحدًا لكان تكريرًا محضًا[٤].

إلا أن كلمة: القراءات اتخذت معنى اصطلاحيًّا مختلفًا عن المعنى اللغوي تبعًا لاستقلال المعنى الاصطلاحي للقرآن الذي أصبح علمًا على كلام الله المنزل على محمد ﷺ[٥] وإن كان في اللغة مصدرًا مهموزًا على وزن فعلان بمعنى القرء أي: الجمع والضم[٦].

---

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي (ص:٦٢).
(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٧٩).
(٣) انظر: لسان العرب (١/ ١٢٨)، وتاج العروس (١/ ١٠٢).
(٤) انظر: زاد المعاد (٥/ ٦٣٥).
(٥) انظر:مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص:٢٠).
(٦) انظر:مباحث في علوم القرآن (ص:٢٠).

ويلاحظ الباحث تأخر ظهور التعريف الاصطلاحي لعلم القراءات على الرغم من تقدّم هذا العلم وأهميته حيث إن أبا حيَّان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ كان أول من عرّف علم القراءات في معرض تعريفه للتفسير حيث عرّفه بأنه: «كيفية النطق بألفاظ القرآن»[١]، وهذا التعريف أقرب إلى التجويد منه إلى القراءات.

ثم جاء بعده الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ فعرّف القراءات بأنها: «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفياتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[٢].

وفي القرن التاسع الهجري ظهر أشهر تعريف لعلم القراءات علي يد شمس الدين ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ حيث عرَّفه بأنه: «علم بكيفيّة أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة»[٣]، وزاد في إيضاح معناه شهاب الدين القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣هـ حيث عرّف علم القراءات بأنه: «علم يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة، والإعراب، والحذف، والإثبات، والتحريك، والإسكان، والفصل، والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع»[٤].

وفي العصر الحديث عرّف الزرقاني القراءات بأنها: «مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق

(١) البحر المحيط (١/ ١٤).
(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١٨).
(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص:٣).
(٤) لطائف الإشارات للقسطلاني (١/ ١٧٠).

الروايات والطرق عنه»[١]، وعاد عبد الفتاح القاضي إلى تعريف ابن الجزري فصاغه من جديد فقال: «علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل وجه لناقله»[٢].

ومثله فعل محمد سالم محيسن حيث أعاد صياغة تعريف ابن الجزري لعلم القراءات مع اختلاف يسير فقال: «علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها من تخفيف وتشديد، اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف بعزو النقلة»[٣].

أما الدكتور محمد بازمول فقد عرّف القراءات باعتبارها فنًّا مدونًا يقوله: «مجموع المسائل المتعلقة باختلاف الناقلين لكتاب الله تعالى في الحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع»[٤].

ويتضح من خلال التعريفات السابقة أن «موضوع هذا العلم هو كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها وكيفية أدائها واستمداده من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى رسول الله ﷺ»[٥].

على أن التقييد بالصحيح والمتواتر يخرج الشاذ وما يلحق به مما يقوي القول باستبعاد هذين القيدين.

---

(١) مناهل العرفان (١/ ٤٠٥).
(٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر لعبد الفتاح القاضي (ص:٧).
(٣) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية (ص:٦٦).
(٤) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام د. محمد بازمول (١/ ١١٢).
(٥) مقدمات في علم القراءات د. محمد القضاة ود. أحمد شكري (ص:٤٨).

كما يلاحظ أن بعض التعريفات كتعريف ابن الجزري والقسطلاني ومحيسن كانت لعلم القراءات كفن مدون وليس للقراءات القرآنية.

كما يتضح من خلال ما سبق أن تحديد الضابط الدقيق لمعنى القراءات يرتبط بأمور ثلاثة:

أولها: التطبيق العملي والتلقي الشفهي أمر أساسي في القراءات ولذا ركزت التعاريف على جانب الكيفيّة التي يؤدي بها القارئ.

الثاني: الفرق بين القرآن والقراءات: فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ، أما القراءات فهي اختلاف ألفاظ ذلك الوحي في الكتابة أو النطق،[١] وبالتالي فمواضع الاتفاق وهي كثيرة إنما هي قرآن، ومواضع الاختلاف منها ما يصح كونه قرآنًا إذا ثبت التواتر فيه، ومنها ما لا يصح أن يسمى قرآنًا؛ لكنه يدخل ضمن حدّ القراءات[٢].

والثالث: وجه الاختلاف بين القراءات: وهو ما أشار إليه القسطلاني في تعريفه للقراءات حيث نص على الاختلاف في اللغة والإعراب، والحذف، والإثبات، والتحريك، والإسكان، والفصل والاتصال، وهيئة النطق والإبدال من حيث السماع[٣].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١٨)، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف (ص:٢١٣)، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ١٠٨).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١٨)، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف (ص:٦٣)، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ١٠٨).

(٣) لطائف الإشارات للقسطلاني (١/ ١٧٠) وانظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ١١٢).

المبحث الثاني

مكانة القراءات في عمل المفسِّر

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القراءات من مصادر المفسِّر.

المطب الثاني: اشتراط العلم بالقراءات في المفسِّر.

تمهيد:

تعدُّ القراءات رافدًا مهمًّا في إيضاح معاني القرآن الكريم وعونًا كبيرًا للمفسر في معرفة أوجه الاختلاف بين الأقوال،ومن هنا فإن مكانة القراءات بالنسبة للمفسر تتحدد من خلال أمرين:

أولهما: كون القراءات مصدرًا مهمًّا من مصادر المفسر.

والثاني: اشتراط العلم بالقراءات في المفسر.

***

المطلب الأول:

القراءات من مصادر المفسِّر

أول مصادر المفسِّر وأصحها: تفسير القرآن بالقرآن «فما أجمل في مكان؛ فإنه قد فسَّر في موضع آخر، وما اختصر في مكان؛ فقد بُسط في موضع آخر»[١].

ولا ريب أن القراءات المتواترة جميعها من القرآن، ولذا فإن الرجوع إليها من قبل المفسر والاستفادة منها في إيضاح معنى الآية يُعَدُّ تفسيرًا للقرآن بالقرآن.

وقد أكَّد بعض العلماء أنَّ على المفسر بيان اختلاف القراءات المتواترة، وفي ذلك يقول الطاهر بن عاشور: «وأنا أرى على المفسر أن يبيِّن اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيرًا لمعاني الآية غالبًا»[٢].

ومعلوم أن القراءات تنقسم من حيث القبول إلى ثلاثة أقسام[٣].

الأول: قراءات مقبولة وهي: القراءة المتواترة والأحادية الموافقة للرسم المتلقاة بالقبول. ويلاحظ هنا أن قبول القراءات الأحادية إذا وافقت الرسم العثماني لا يعني الاعتداد بها في القراءة والتواتر؛ بل يعني قبول المعنى الذي وردت به بشروط منها:عدم مخالفة معنى القراءة المتواترة وصحة السند كما سيأتي بيانه عند الحديث عن القراءات الشاذة.

---

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير (ص:٨٤).
(٢) انظر التحرير والتنوير (١/ ٥٥).
(٣) انظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ٣٧٦).

فهذا القسم مصدر مهم من مصادر المفسر، وهو من تفسير القرآن بالقرآن.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف:٥٧].

فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة (يصدِّون) بكسر الصاد، وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي (يصدُّون) بضم الصاد[١]، وهما قراءتان متواترتان.

والمعنى على القراءة الأولى: صدودهم في أنفسهم، وعلى القراءة الثانية أنهم يصدون غيرهم عن الإيمان «وكلا المعنيين حاصل منهم»[٢]، فرجوع المفسِّر إلى القراءة الأخرى مصدر مهم يوضح من خلاله معنى الآية للقارئ أو السامع.

الثاني: قراءات مردودة وهي التي: لم يصح سندها، أو لم تتلق بالقبول من علماء الأمة.

وهذا القسم لا يدخل ضمن مصادر المفسِّر ولا يُعتد به.

الثالث: قراءات متوقف فيها، وهي القراءات الشاذة التي صح سندها وخالفت رسم المصحف[٣].

وفي حين يرى بعض الباحثين أن تقسيم القراءات المعتبر هو القراءات المتواترة والقراءات الشاذة فما خرج عن المتواتر فهو شاذ وبالتالي فتقسيم

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص:٥٨٧).
(٢) التحرير والتنوير (١/ ٥٤).
(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٢) والإتقان للسيوطي (١/ ٢١٦).

القراءات إلى عدة أقسام منها ما يتوقف فيه يعدُّ خلافًا نظريًّا ليس له أثر عملي في أكثر الأحوال إلا أن هذا القسم يعدُّ من مصادر المفسِّر؛ لأنه صحيح الإسناد فالرجوع إليه يكون من باب تفسير القرآن بالسنة النبوية إذا كان مرفوعًا إلى النبي ﷺ، أو من باب تفسير القرآن بقول الصحابي إذا كان موقوفًا عليه. وأخذ المفسِّر بها أولى من أخذه عمَّن دون الصحابة من المفسرين فضلًا عن تفسيره بالرأي والاجتهاد الشخصي.

قال أبو عبيد: «المقصد من القراءات الشاذة تفسيرالقراءة المشهورة وتبين معانيها كقراءة عائشة وحفصة (والوسطى صلاة العصر) [البقرة:٨٣]، وقراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيمانهما) [المائدة:٣٨]. وقراءة جابر (فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم) [النور:٣٣] فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل»[(١)].

وقد تنبه السلف إلى أهمية القراءات ومنزلتها في عمل المفسِّر حتى قال مجاهد: «لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت»[(٢)].

وقال قتادة في قوله: ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [الحجر:١٥]: «من قرأ: سكِّرت،

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد دار الكتب العلمية (ص:١٩٥) بتصرف يسير.
(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٤).

مشددة يعني سُدت. ومن قرأ سُكِرت مخففة فإنه يعني سُحِرت»[١].

وقد قرأ ابن كثير بالتخفيف والباقون بالتشديد[٢].

وقال قتادة في قوله: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف:١٦]: «هي في مصحف ابن مسعود (وما يعبدون من دون الله) فهذا تفسيرها»[٣].

وقال مجاهد: «كنا لا ندري ما الزخرف حتى رأيناه في قراءة ابن مسعود ﴿**أو يكون له بيت من ذهب**﴾»[٤].

وقال سفيان الثوري في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا﴾ [مريم:٧٣]: «من قرأها: خيرَ مُقامًا: فإنما يعني مقامه الذي يقيم فيه الدهر، والذي يقرأها: (خير مَقامًا) فإنما يعني المقامة التي يقيم فيها»[٥].

وقد قرأ ابن كثير (مُقامًا) وقرأ الباقون(مَقامًا)[٦].

***

(١) جامع البيان للطبري، دار الفكر (١٤/ ١٢)
(٢) انظر: السبعة في القراءات (ص:٣٦٦).
(٣) جامع البيان للطبري (١٥/ ٢٠٩).
(٤) جامع البيان للطبري (١٥/ ١٦٣) تفسير عبد الرزاق (٢/ ٣٩٠).
(٥) تفسير سفيان الثوري (ص:١٨٨).
(٦) انظر: النشر (٢/ ٣١٨) وحجة القراءات لابن زنجلة (٤٤٦).

المطلب الثاني:

اشتراط العلم بالقراءة في المفسر

إن مما يؤكد منزلة القراءات بالنسبة للمفسر اعتبارها شرطًا فيه فلا يخوض في بيان معاني كلام الله عزَّ وجلَّ إلا إذا كان عالمًا بها[١].

لكن المقصود هنا باشتراط العلم بالقراءات: القراءات التي لها علاقة بالتفسير ذلك أن القراءات من حيث ارتباطها بالتفسير تأتي على قسمين:

القسم الأول: قراءات لا علاقة لها بالتفسير:

وتشمل اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات التي لا يترتب عليها اختلاف في المعنى، ومقادير المد والإمالة، والتخفيف والتسهيل والتحقيق، والجهر والهمس، والغنة، فهذا القسم لا يترتب عليه أثر في عمل المفسر، وإنما محله علم التجويد.

وهذا ظاهر من تعريف التجويد فهو «إقامة مخارج الحروف وصفاتها»[٢]، وقيل هو: «إخراج كل حرف من القرآن من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه»[٣].

---

(١) انظر: البحر المحيط لأبي حيّان (١/ ٢٦)، وعلوم القرآن لمناع القطان (ص:٣٣١) ودراسات في علوم القرآن لمحمود عبيدات (ص:٢٥٧) وبحوث فقهية في علوم القرآن لموسى الإبراهيم (ص:١٠٧).

(٢) الإقناع لابن الباذ ش (١/ ٥٥٢)

(٣) انظر: البرهان في تجويد القرآن (ص:٩) ط عالم الكتب، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري (ص:٣٧).

وممن أكد على هذا الشرط الراغب الأصفهاني[١] وأبو حيان الأندلسي[٢]، والكافيجي[٣]، والسيوطي[٤].

وهذا القسم يعبر عنه بعضهم باختلاف اللفظ مع اتحاد المعنى[٥]، ويمثلون له بالاختلاف في قراءة (الصراط) فمن القرَّاء من يقرأها بالصاد. ومنهم: من يقرأها بالسين أي (السراط) ومنهم من يقرأها بإشمام الصاد صوت الزاي أي (الزراط)[٦] وعلق الداني على ذلك بأنه: «مما يطلق عليه أنه لغات فقط»[٧].

القسم الثاني: قراءات لها علاقة بالتفسير:

وتشمل اختلاف القراء في حروف الكلمات واختلاف الحركات التي يختلف معها المعنى[٨]، لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد بيَّن المراد عن نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنًى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة[٩].

---

(١) مقدمة جامع التفاسير للراغب الأصفهاني (ص:٩٤).
(٢) البحر المحيط (١/ ١٠٨).
(٣) التيسير في قواعد علم التفسير (ص:١٤٦).
(٤) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٢١١).
(٥) انظر النشر في القراءات العشر (١/ ٤٩).
(٦) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق: د. شوقي ضيف (ص:١٠٥)، والنشر (١/ ٢٧١).
(٧) الأحرف السبعة للداني (ص:٤٧).
(٨) انظر: أصول التفسير وقواعده لخالد العك (ص:٤٢٨).
(٩) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (١/ ٥٢).

وهذا القسم من القراءات يشمل نوعين[١]:

النوع الأول: اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ فقد قرأ عاصم والكسائي: (مالك) بالألف، وقرأ الباقون بغير ألف (ملك)[٢]، والمراد بهاتين القراءتين واحد، وهو الله تعالى فهو مالك يوم الدين، وهو ملك يوم الدين فاجتمع له الوصفان جميعًا فأخبر تعالى بذلك في القراءتين[٣].

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗا﴾ [البقرة:٢٥٩]. فقد قرأها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (ننشزها) بالزاي، وقرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو (ننشرها) بالرَّاء[٤]، فالمراد بهاتين القراءتين واحد وهو العظام، فقد أنشزها الله تعالى أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت وأنشرها أي: أحياها بعد موتها فاجتمع للعظام الوصفان جميعًا فأخبر تعالى بذلك في القراءتين[٥].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٩١) والأحرف السبعة للداني (ص:٤٧).

(٢) انظر: السبعة (ص:١٠٤)، والتبصرة (ص:٨٠).

(٣) انظر: حجة القراءات (ص:٧٧)، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي (١/ ١٦٧) تحقيق عبد القادر السعدي.

(٤) انظر: السبعة (ص:٨٩) والتبصرة (ص:٢٧٥).

(٥) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:١٤٤)، والحجة لأبي علي (٢/ ٢٨٥)، والكشف لمكي ابن أبي طالب (١/ ٣١٠) وكشف المشكلات للباقولى (١/ ٢٩٩).

النوع الثاني: اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه.

ومن أوضح الأمثلة على هذا النوع قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [يوسف:١١٠].

فقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي (كُذبوا) بالتخفيف، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (كُذّبوا) بتشديد الذال[(١)].

ففي هذا الموضع لا يمكن اجتماع القراءتين في شيء واحد؛ لأن المراد بكل قراءة منهما يختلف عن الأخرى فمن قرأ (كذّبوا) بالتشديد فالمعنى (حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم وأيقنوا أن قومهم قد كذّبوهم جاءهم نصرنا، ومن قرأ بالتخفيف (كُذبوا) فالمراد حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم، وظن قومهم أن الرسل قد أُخلفوا ما وعدوا به من النصر؛ جاء الرسل نصرنا، وذكر ابن زنجلة وجهًا آخر لهذه القراءة هو: حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم وظن قومهم أن الرسل قد كذبتهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا بهم نزل بهم العذاب جاء النصر رسلنا[(٢)].

والحاصل أن هذا القسم بنوعيه يشترط أن يلم به المفسر قبل الدخول في تفسير كلام الله عزَّ وجلَّ حتى لا يقع في الخطأ فيرد شيئًا من المعاني الصحيحة الواردة في قراءات متواترة يجهلها فضلًا عن أن يرد القراءة ذاتها

(١) انظر: السبعة (ص:٣٨٥) والتبصرة (ص:٤٠١).
(٢) انظر: حجة القراءات (ص:٣٣٦)، والكشف لمكي بن أبي طالب (٢/ ١٥).

وينكر قرآنيتها على أنه مما ينبغي التأكيد عليه أن هناك شروطًا إضافية يجب على المفسر استيفاؤها حين تعرضه للقراءات وهو أمر مختلف عن اشتراط العلم بالقراءات في كل من يتصدى للتفسير على وجه العموم، وهو ما سيتضح من خلال المبحث التالي.

❊ ❊ ❊

المبحث الثالث

شروط المفسر الذي يتعرض للقراءات

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العلم بالقراءات المتواترة.

المطب الثاني: العلم بالقراءات الشاذة وأثرها.

المطلب الثالث: معرفة نوع الاختلاف بين القراءات.

المطلب الرابع: الوقوف عند ضوابط تعامل المفسر مع القراءات.

المطلب الأول:

العلم بالقراءات المتواترة

يقع بعض الباحثين في الخلط بين مفهوم التواتر في القراءات القرآنية وبين مفهوم التواتر في الحديث النبوي.

إن الحديث المتواتر هو: نقل جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب على النبي ﷺ عن جمع مثلهم إلى أن يصل إلى النبي ﷺ[١].

«لكن هذا لا يتوفر دائمًا للقراءات القرآنية بأسانيدها المثبتة في كتب القراءات للقرّاء السبعة أو العشرة؛ لأن التواتر لا يثبت باثنين ولا بثلاثة»[٢].

والتواتر عند الأصوليين: «خبر عدد يمتنع معه لكثرته تواطؤ على الكذب عن محسوس أو خبر عن عدد كذلك إلى أن ينتهي إلى محسوس»[٣].

أما في القراءات القرآنية: «فإن ما نقله الثقة عن مثله إلى أن يصل إلى النبي ﷺ واشتهر واستفاض بين القراء دون إنكار»[٤]. فإنه يُقبل إذا كان مما اشتملت عليه كتب القراءات للقراء السبعة أو العشرة[٥] ولمناقشة الخلط في مفهوم التواتر ينبغي التأكيد على أمرين:

---

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية ـ للبغداي (ص:٥٠)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ٧٨).
(٢) القراءات القرآنية للدكتور عبد الرحمن المطرودي (ص:٢٥).
(٣) شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي (٢/ ٣٢٤).
(٤) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١/ ٩).
(٥) القراءات القرآنية للدكتور المطرودي (ص:٢٦).

أولهما: اتفاق العلماء على تواتر القراءات السبع جميعها بناءً على مفهوم التواتر في القراءات القرآنية الذي سبق بيانه.

قال القسطلاني: القراءات بالنسبة للتواتر وعدمه ثلاثة أقسام: قسم اتفق على تواتره وهم السبعة المشهورة[١].

وقال ابن الجزري: «الذي وصل إلينا اليوم متواترًا وصحيحًا مقطوعًا به قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين هذا الذي تحرر من أقوال العلماء وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز»[٢].

والثاني: اختلاف مفهوم التواتر بين القراءات والحديث النبوي:

ففي حين يُشترط تسمية جميع رجال الإسناد في كل طبقة من طبقاته إلى منتهاه في الحديث النبوي؛ فإن الأسانيد في كتب القراءات تنقل لنا أسماء من تصدَّوا للإقراء فقط دون النص على أسماء كل من قرأ بهذه القراءة، من شيوخ الأئمة السبعة وشيوخ شيوخهم إلى النبي ﷺ. وفي هذا السياق يمكن مناقشة رأي الزركشي حين قال:

«التحقيق أن القراءات السبع متواترة عن الأئمة السبعة أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة»[٣].

---

(١) لطائف الإشارات للقسطلاني (١/ ١٧٠).
(٢) الإتحاف (ص:٧).
(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٣١٩).

ذلك أن «انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد يقرأ منهم الجم الغفير عن مثلهم وكذلك دائمًا والتواتر حاصل لهم ولكن الأئمة الذين تصدّوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم فيها جاء السند من جهتهم»[١].

وبالتالي فإن الأسانيد المدونة في كتب القراءات ليست هي العمدة في ثبوتها وتواترها؛ لأن القراءات موجودة يقرؤها أهل كل بلدة أممًا عن أمم وغاية ما تفيده هذه الأسانيد ذكر أسماء من تصدى للإقراء وضبط هذه القراءة فهي مجرد طريق علمي اصطلح عليه أهل هذا الفن لنقل القراءة إلى من بعدهم[٢].

إذا تقرر ذلك فقد اشتهر بأن القراءة المتواترة هي التي توفرت فيها أركان ثلاثة:

الأول: تواتر النقل: على المفهوم الذي سبق تقريره، بل ويراه بعض الباحثين ركنًا وحيدًا وما بعده من الأركان إضافة إلى صحة السند إنما هي أركان القراءة الصحيحة وليست المتواترة.

الثاني: موافقة أحد المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار ولو احتمالًا.

ومن هنا فإن لغويًّا كبيرًا كالأخفش اختار الصاد في قراءة (الصراط المستقيم) وعلل اختياره بموافقة الرسم فقال: «والصراط فيه لغتان: السين

(١) منجد المقرئين لابن الجزري (ص:٧٠) بتصرف يسير.
(٢) إتحاف فضلًا البشر للدمياطى (ص:٦) والقراءات وأثرها في التفسير (١/ ١٥٠).

والصاد إلا أننا نختار الصاد؛ لأن كتابها على ذلك في جميع القرآن»[١].

واختار الأخفش كذلك عدم إشباع كسرة الميم إلى ياء في قوله تعالى: (يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي) [طه:٩٤]، لأن الكتاب ليس فيه ياء ولذلك كره هذا[٢].

الثالث: موافقة وجه صحيح في اللغة العربية:أي موافقة القراءة للقواعد والآراء النحوية المستقاة من النطق العربي الصحيح[٣].

ولعل الشرط الأساسي والوحيد هو التواتر أما اشتراط الموافقة لرسم المصحف العثماني فهو شرط قياسي وليس شرطًا ضابطًا بمعنى أن القارئ والسامع يستعين به في معرفة هل ما يسمعه ويقرأه متواتر أم لا؟ فإن وافق الرسم ولو احتمالًا فهو متواتر، وإن لم يوافقه فليس بمتواتر[٤] وبالنسبة لاشتراط موافقة وجه صحيح في اللغة العربية فالأمر أكثر وضوحًا فكيف نجعل القواعد والآراء النحوية التي استقاها اللغويون حاكمة على القراءات القرآنية في حين أن «القراءات أقوى دليل على ثبوت قواعد وقياسات اللغة العربية؛ لأنها نقلت عن طريق التلقي والمشافهة من قبل القرَّاء ولأنه قد لا يُنقل إلينا جميع أوجه كلام العرب كما أنه لم ينقل عن طريق التلقي والمشافهة، ولهذا لا يعوّل على قول قائل بمخالفة قراءة لكلام العرب»[٥].

---

(١)معاني القرآن للأخفش (١/ ١٦٥).
(٢) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٥٣٣).
(٣) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف د. عبد الهادي الفضلي (ص:٢١).
(٤) انظر: القراءات القرآنية للدكتور عبد الرحمن المطرودي (ص:٤٢).
(٥) السابق: (ص:٤٤).

ومن هذا الباب خطّأ العلماءُ سيبويه حين رد قراءة أبي عمرو ابن العلاء المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة:٦٧]، بإسكان الميم في (يأمْركم)[١] بدعوى مخالفة اللغة العربية[٢].

قال أبو عمرو الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية»[٣].

إن المفسر مطالب بمعرفة القراءات المتواترة ليتمكن من معرفة معاني الآيات وما يترتب عليها من أحكام ومن الأمثلة على ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة:٢٢٢] فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (يطهُرن) بتخفيف الطاء وضم الهاء، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر (يطّهّرن) بتشديد الطاء والهاء وفتحهما[٤].

فإذا لم يعرف المفسر القراءة الأخرى في الآية فقد يقصر المعنى على

---

(١) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص:١٥٥) والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص:٧٧).

(٢) انظر: اللآلي الحسان في علوم القرآن د. موسى شاهين (ص:٩٩).

(٣) منجد المقرئين لابن الجزري (ص:٦٥).

(٤) انظر: السبعة في القراءات (ص:١٨٢) والكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٢٩٣) وحجة القراءات (ص:١٣٤).

إحدى القراءتين وذلك خلاف الأولى[١] بل قد يُنكر المعنى الآخر الوارد في قراءة التخفيف أو التشديد فيقع في الخطأ، في حين أن قراءة التخفيف جعلت انقطاع دم الحيض غاية النهي عن قربان الزوجة أو الأمة[٢]. وزادت قراءة التشديد في هذه الغاية فاشترطت الاغتسال بالماء بعد انقطاع الدم وقبل قربان الرجل لها[٣].

٢- قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [المائدة:٦] فقد قرأ حمزة والكسائي (لمستم) بغير ألف والمعنى هنا مسّ يد الرجل أو جسده ليد المرأة أو جسدها.

وقرأ باقي السبعة (لامستم) بالألف على معنى جعل الفعل من اثنين فيكون المراد بالملامسة هنا الجماع لأنه لا يكون إلا من اثنين[٤] فهو باب الكناية.

وحين يقتصر المفسر على إحدى القراءتين فلا شك أنه سيقصر عن درجة البيان والإيضاح لمعاني القرآن؛ لأن القراءة الأخرى متواترة وقد حملت معنى زائدًا عن القراءة الأولى[٥].

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري (٢/ ٣٨٥، ٣٨٦) بتصرف، وزاد المسير في علم التفسير (١/ ٢٤٨).
(٢) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:١٣٤) ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٤٣).
(٣) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:١٣٤) والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (١/ ٢٩٣).
(٤) انظر: حجة القراءات (ص:٢٠٤) والسبعة في القراء (ص:٢٤٣).
(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/ ١١٣) وزاد المسير في علم التفسير (٢/ ٩٢) والمفسر شروطه وآدابه ومصادره لأحمد سهيل (ص:٣٥٧).

المطلب الثاني:

العلم بالقراءات الشاذة وأثرها

يحتاج المفسر إلى معرفة الحد الضابط في اعتبار قراءة من القراءات شاذة أو غير شاذة؛ لأن لذلك أثرًا في تفسيره لبعض الآيات بهذه القراءة الشاذة أو تلك.

وجمهور القرَّاء يعتبرون القراءة غير المتواترة شاذة فكل الآحاد عندهم شاذ وهذا خلاف اصطلاح المحدثين الذين يقسمون الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب ويجعلون الشذوذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه[١].

ويرى بعض الباحثين أن القراءة الشاذة هي التي «صح سندها ووافقت اللغة العربية ولو بوجه وخالفت رسم المصحف»[٢].

يقول ابن الجزري بعد أن ذكر شروط القراءة الصحيحة: «متى اختل ركن من الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[٣]، ويلاحظ أن ابن الجزري يتحدث عن أركان القراءة الصحيحة وليست المتواترة بمعنى أن القراءة التي توافرت فيها هذه الأركان خرجت عن الشذوذ ولكنها قد تكون متواترة وقد لا تكون.

---

(١) انظر: الباعث الحثيث لأحمد شاكر (٦٤/ ١٦٥٢).
(٢) انظر: القراءات الشاذة: أحكامها وآثارها للدكتور إدريس حامد (ص:٨).
(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٩) بتصرف يسير.

وقد عرَّف أبو شامة القراءة الشاذة بقوله: «ما اختل فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة»[١].

ومن الخطأ أن يُحكم بالضعف على إسناد كل قراءة شاذة؛ لأن مصدر شذوذها قد يكون مخالفتها رسم المصحف الذي أجمعت عليه الأمة وليس ضعف إسنادها.

قال ابن الجزري: «فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه وإن كان إسنادها صحيحًا»[٢].

وقد سبق ابن الجزري إلى اعتبار هذا الضابط مكي بن أبي طالب[٣]، وأبو شامة المقدسي[٤]، وابن تيمية[٥].

والقراءات المدرجة من أهم أنواع القراءات الشاذة ذلك أنها تتيح الفرصة للمفسر لفهم معنى الآية بشكل أدق وإيضاح ما قد يكون غامضًا عليه قبل معرفته لهذه القراءة مثل قراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت: من أم)، وقراءة ابن عباس: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلًا من ربكم في مواسم الحج)، وقراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)[٦]،

(١) المرشد الوجيز (ص:١٧١ - ١٧٢).
(٢) منجد المقرئين (ص:١٦).
(٣) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص:١٠).
(٤) انظر: المرشد الوجيز (ص:١٧٢) وما بعدها.
(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٣).
(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ١٦٨)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٤٧) ومقدمات في علم القراءات (ص:٧٤).

فإنَّ ذلك من قبيل تفسير الصحابي وهو من أحسن طرق التفسير[١]، وإذا صح النقل به فهو مقدم على تفسير التابعين واجتهاد المفسر برأيه ويلاحظ أنَّ «كتب التفسير تُعنى بالشواذ وتنقل الكثير منه وتوجهه، وتفيد في شرح المعاني وترجيح الآراء وكتب معاني القرآن وإعرابه تهتم كثيرًا بالشواذ»[٢]، «كما أن كتب الفقهاء مليئة بها حيث إن وجودها أدى إلى اختلافهم في الاحتجاج بها وإن لم يقبلوها على أنها قرآن وإنما قبلوها على أنها أخبار أو تفسير للقراءة»[٣]، إن معارضة بعض المفسرين الكبار كالرازي[٤] وابن العربي المالكي[٥] للاحتجاج بالقراءات الشاذة أثرت على موقف من جاء بعدهم من المفسرين وقللت الإفادة من القراءات الشاذة في التفسير وقد كانت حجتهم «أن الراوي لم يرو في معرض الخبر بل في معرض القرآن ولم يثبت فلا يثبت»[٦].

وإذا «بطل كونه قرآنًا بطل من أصله فلا يحتج به على شيء»[٧]، إلا أن أن هذه الحجة لا تستقيم أمام النظرة العلمية الفاحصة إذ لا يلزم من عدم كون القراءة الشاذة قرآنًا أن لا يحتج بها، شأنها في ذلك شأن أخبار الآحاد

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص:٨٧).
(٢) انظر: كتاب تعليل القراءات الشاذة للعكبري للدكتور علي البواب مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام العدد رقم (١٢) ١٤٠٢هـ (ص:٤٦٨).
(٣) أثر القراءات في الفقه الإسلامي لصبري عبد الرءوف (ص:٣).
(٤) انظر: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب للرازي (٣/ ٨٥).
(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٤٧).
(٦) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٤٧).
(٧) أضواء البيان للشنقيطي (١/ ٢٤٨).

التي ليست بقرآن[١] ولذا فإن جمهور المفسرين؛ كالطبري، والقرطبي، وأبي حيان، وابن كثير، وغيرهم استفادوا من القراءات الشاذة التي صح سندها وخالفت رسم المصحف في إيضاح معاني القرآن الكريم.

من المفيد في هذا السياق استعراض شيء من آثار القراءات الشاذة وفوائدها بالنسبة للمفسر على سبيل الإجمال فمن ذلك[٢].

١- بيان حكم مجمع عليه كما في قراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت من أم) التي دلت على أن المقصود بالأخوات هنا للأم فقط وعليه إجماع العلماء[٣].

٢- بيان حكم اختلف فيه كما في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه:

(أو تحرير رقبة مؤمنة) التي دلت على ترجيح اشتراط الإيمان في الرّقبة في كفارة اليمين أما القراءة المتواترة فليس فيها ما يرجح هذا الشرط قال تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾ [المائدة:٨٩][٤].

٣- دفع توهم ما ليس مرادًا كقراءة عمر رضي الله عنه، وابن مسعود رضي الله عنه وغيرهم: فامضوا إلى ذكر الله[٥] فقد يتوهم مفسر أن قوله تعالى: ﴿فَٱسۡعَوۡاْ

(١) السابق: (٥/ ٢٤٩).
(٢) انظر: القراءات الشاذة أحكامها وآثارها (ص:٢٠- ٢١).
(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص:٨٢).
(٤) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١/ ٢٩).
(٥) انظر: موطأ مالك: كتاب الجمعة باب: ما جاء في السفر يوم الجمعة.

﴿إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:٩]. وهي القراءة المتواترة تعني المشي السريع والعجلة المنافية للسكينة وليس الأمر كذلك، فقد أوضحت القراءة الشاذة ذلك ودفعت الإشكال[١].

٤- بيان معنى لفظ قد لا يُعرف كما في قراءة:كالصوف المنفوش[٢] فهي توضح معنى العهن المذكور في القراءة المتواترة ﴿كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ﴾ [القارعة:٥].

٥- إضافة معنى جديد ليس في القراءة المتواترة:كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾ [التوبة:١٢٨]. ففي القراءة المتواترة: ﴿مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾ بضم الفاء أي من جنسكم وفي القراءة الشاذة: (أَنْفَسِكم)[٣] بفتح الفاء أي: من أشرفكم نسبًا، وكلا المعنيين متحقق في النبي ﷺ.

***

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٩) ومناهل العرفان للزرقاني (١/ ١٤١).
(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٩).
(٣) انظر: البحر المحيط (٥/ ١١٨) والاختلاف بين القراءات للبيلي (ص:١٠٠).

المطلب الثالث:

معرفة نوع الاختلاف بين القراءات

إن الاختلاف بين القراءات المتواترة ليس اختلاف تضاد وتعارض إذ كلها كلام رب العالمين، ومحال أن يتناقض أو يتعارض.

أما الاختلاف بين القراءات الشاذة وبين القراءات المتواترة فأكثره من قبيل اختلاف التنوع والتفسير، ومنه ما يكون اختلاف تضاد إذ إن ما يقطع بكونه قرآنًا هو القراءة المتواترة، أما القراءة الشاذة فالراجح التوقف في شأنها وعدم الجزم بكونها ليست من الأحرف السبعة أو منها[١].

وأما القراءات المردودة فإنه لا يعتد بخلافها فإنها ليست صحيحة الإسناد وقد تُخالف رسم المصحف؛ فوجب تركها وعدم اعتبار موافقتها أو مخالفتها.

وقد فصل ابن تيمية[٢] في حالات اختلاف القراءات وقسمها إلى ثلاث حالات:

الأولى: اختلاف اللفظ والمعنى واحد. ومن أمثلة (عليهم، وإليهم) و(لديهم) بضم الهاء مع إسكان الميم، وبكسر الهاء مع ضم الميم وإسكانها[٣].

الثانية: اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا مع جواز اجتماع القراءتين في

(١) انظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ١٤٤).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩١- ٣٩٢).
(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد (ص:١٠٨)، والنشر (١/ ٢٧٢).

شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه. ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:١٠] فقد قرأها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: (يُكذّبون) بتشديد الذال وضم الياء، وقرأها عاصم، وحمزة، والكسائي: (يَكْذِبون) بتخفيف الذال وفتح الياء[١].

فالمراد بالقراءتين واحد وهم المنافقون منهم يكذبون في أخبارهم ويكذّبون النبي ﷺ؛ فالاختلاف بين القراءتين اختلاف تنوع لا تضاد.

الثالثة: اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان في وجه آخر لا يقتضي التضاد.

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢].

فقد قرأها الكسائي وحده (علمتُ) بضم التاء، والباقون ﴿عَلِمْتَ﴾[٢] بفتحها فعلى قراءة الكسائي فالعلم مسند إلى موسى ـ عليه السلام ـ جوابًا لفرعون حيث قال: ﴿إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [الإسراء:١٠١]، وعلى قراءة الباقين فالعلم مسند إلى فرعون مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقريع والتوبيخ[٣].

ويلزم المفسِّر من خلال ما سبق: معرفة نوع الاختلاف بين القراءات والاستفادة من ذلك في تفسيره.

---

(١) انظر السبعة (ص:١٤٣) وحجة القراءات (ص:١٤٤).
(٢) انظر السبعة (٣٨٥) وحجة القراءات (ص:٤١١).
(٣) انظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ١٧٩).

قال ابن الجزري: «حقيقة اختلاف هذه السبعة المنصوص عليها من النبي ﷺ اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى. قال الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢][(١)].

«ووجه هذا الدليل: أنه ليس من متكلم كلامًا طويلًا إلا وُجِدَ في كلامه اختلاف كثير إما في الوصف واللفظ، وإما في المعنى بتناقض أخبار، أو الوقوع على خلاف المخبر به، أو اشتماله على ما لا يلتئم، أو كونه يمكن معارضته، والقرآن العظيم ليس فيه شيء من ذلك؛ لأنه كلام المحيط بكلّ مناسب بلاغة معجزة فائقة لقوى البلغاء»[(٢)].

وقد حاول بعض المفسرين حصر أوجه الاختلاف بين القراءات في سبعة أوجه لاعتقادهم أن هذه الأوجه هي الأحرف السبعة المنصوص عليها في قوله ﷺ: «**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف**»[(٣)].

ومن هؤلاء أبو الفضل الرازي صاحب كتاب اللوامح الذي نص على الأوجه التالية:

١ - الاختلاف بين الأسماء في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾ [المؤمنون:٨].

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٤٩).

(٢) البحر المحيط (٣/ ٣٠٥)، وانظر تفسير الآية عند الطبري في جامع البيان (٥/ ١٧٩)، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٤٢).

(٣) رواه البخاري كتاب: فضائل القرآن باب: نزول القرآن على سبعة أحرف (٦/ ١٠٠).

قرئ لأماناتهم جمعًا (لأمانتهم) بالإفراد[١].

٢- الاختلاف في تصريف الأفعال مثل (باعِد) على أنه فعل أمر و(باعَد)[٢] على أنه فعل ماض في قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ:١٩].

٣- الاختلاف في وجوه الإعراب كما في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ﴾ [البقرة:٣٧] فقد قرئت بنصب آدم ورفع كلمات وقرأت بالعكس أيضًا[٣].

٤- الاختلاف في الزيادة والنقص كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد:٢٤] فقد قرئت فإن الله الغني الحميد دون لفظ: هو[٤].

٥- الاختلاف في التقديم والتأخير ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة:١١١].

فقد قُري الفعل الأول فيقتلون مبنيًّا للمعلوم والثاني يُقتلون مبنيًّا للمجهول وقرئ العكس[٥].

---

(١) انظر: الحجة في القراءة السبعة لابن خالويه (ص:٢٥٥).
(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص:٢٩٤).
(٣) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:٣٣١).
(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص:٦٢٧)، وانظر القراءات القرآنية د. عبد الرحمن المطرودي (ص:٥٣).
(٥) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:٣٢٥).

٦- الاختلاف في الإبدال مثل قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة:٢٥٩] فقد قُرئ (ننشزها) و(ننشرها).

٧- الاختلاف بين اللغات كالفتح والإمالة والإظهار والإدغام والترقيق والتفخيم مثل: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [النازعات:١٥].

قرئ بالفتح وقرئ بالإمالة في (أتى) و(موسى)[١]، وعلى الرغم من عدم التسليم للرازي بكون هذه الأوجه هو المراد بالأحرف السبعة[٢] إلا أن ما ذكره من أوجه الاختلاف بين القراءات مفيد للمفسر في معرفة اختصار هذا الاختلاف على التنوع دون التضاد.

***

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص:٤٣٢) والقراءات القرآنية للدكتور عبد الرحمن المطرودي (٥٤).

(٢) وقد ناقش هذا القول بالتفصيل الدكتور عبد العزيز القاري انظر: حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية (ص:٥٨) وما بعدها.

المطلب الرابع:

الوقوف عند ضوابط تعامل المفسر مع القراءات

هناك جملة من الضوابط التي ينبغي أن يقف المفسر عندها في تعامله مع القراءات القرآنية بما يحفظ لها منزلتها ومكانتها من حيث كونها قرآنًا مقطوعًا بصحته إذا كانت متواترة، ومن حيث كونها مصدرًا مهمًّا في التفسير إن قصرت عن درجة التواتر.

إن كثيرًا من التجاوز والخطأ الذي وقع فيه بعض من تصدوا للتفسير كان مرده تجاوز هذه الضوابط وعدم الاهتمام بها.

ونظرًا لأهمية هذه الضوابط وكثرتها فقد آثرت إفرادها بمبحث مستقل يجمع ما تفرق في بطون الكتب ويُعيد ترتيبه على نحو أرجو أن يكون معينًا للمفسر في عمله.

***

المبحث الرابع

ضوابط مهمة في تعامل المفسر مع القراءات

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: عدم رد القراءات المتواترة أو الترجيح بينها.

المطب الثاني: اعتبار القراءتين المتواترتين بمثابة الآيتين إذا ظهر تعارضهما.

المطلب الثالث: تفسير الآية بالقراءة المتواترة دون الشاذة إذا تعارض معناهما.

المطلب الرابع: مراعاة رسم المصحف عند التفسير.

المطلب الخامس: التنبه لما اصطلح على تسميته: قراءات النبي غ.

المطلب السادس: القراءات المتواترة يبين بعضها بعضًا.

المطلب السابع: عدم الحكم باختلاف مفسرين في معنى آية إذا فسر كل منهما على قراءة مختلفة.

المطلب الأول:

عدم رد القراءات المتواترة أو الترجيح بينها

وقع بعض المفسرين وأهل اللغة في رد بعض القراءات المتواترة أو ترجيح بعضها على بعض وهو مسلك أوصلهم إليه عدم التنبه إلى كون القراءة المتواترة كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فرده جرأة على الله والترجيح بين كلام الله تعالى يعني أن المفسِّر نصب نفسه حكمًا على بعض كلام الله فجعله مرجوحًا وجعل البعض الآخر راجحًا.

وقد قرر هذا الضابط كثير من العلماء كأبي جعفر النحاس[١]، وأبي شامة[٢]، وابن المنير[٣]، وابن تيمية[٤]، وأبي حيان[٥]، والسمين الحلبي[٦]، والزركشي[٧]، وابن الجزري[٨]، والشنقيطي[٩] وغيرهم.

---

(١) انظر: إعراب القرآن (٣١٥).
(٢) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة (ص:٧٠)، والبرهان (١/ ٣٤٠).
(٣) انظر: الانتصاف بهامش الكشاف (٢/ ٥٣).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩١).
(٥) انظر: البحر المحيط (٤/ ٦٥٧).
(٦) انظر: الدر المصون (٥/ ١٦٢)
(٧) انظر: البرهان في علوم القرآن(١/ ٣٤٠).
(٨) انظر: منجد المقرئين (ص:٢٤)، والنشر (١/ ٩).
(٩) انظر: أضواء البيان (٢/ ٨).

ومن الأمثلة على مخالفة هذا الضابط رد أبي جعفر الطبري[١] قراءة متواترة لمخالفتها قاعدة أغلبيّة من قواعد اللغة العربية فقد قرأ حمزة الأرحام في قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، بالجرّ، وقرأ باقي السبعة بالنصب[٢]، وقد فسر الحسن ومجاهد وغيرهما قراءة حمزة يقول الرجل: أسألك بالله وبالرحم[٣] كما فسر ابن عباس، وقتادة، وعكرمة، وغيرهم قراءة البقية بالنصب بإضمار فعل تقديره أن تقطعوها[٤]، وقد وصف الطبري الوجه المتواتر الذي قرأ به حمزة ـ وهو قراءة الجر ـ بأنه غير فصيح من الكلام عند العرب...[٥]؛ بل إنه منع قراءة الجر ولم يجوزها للقارئ فقال: «والقراءة التي لا نستجيز للقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ) بمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها»[٦].

وبغض النظر عن اعتذار بعض الباحثين للطبري بأن مصطلح التواتر لم تتحدد معالمه في ذلك العصر وأن التواتر قد يكون عند قوم دون قوم فيحتمل أنه لم يبلغه الأمر على درجة التواتر، فإن هذا الاعتذار مع وجاهته يفسِّر ولا يبرر المنع من القراءة الثابتة ووصفها بعدم الفصاحة.

---

(١) انظر: جامع البيان (٤/ ٢٢٦).
(٢) انظر: الحجة لأبي علي (٣/ ١٢١) والنشر (٢/ ٢٤٧).
(٣) انظر: المحرر الوجيز (٤/ ٨).
(٤) انظر: جامع البيان(٤/ ٢٢٧) والمحرر الوجيز (٤/ ٨).
(٥) جامع البيان (٤/ ٢٢٦).
(٦) انظر: جامع البيان (٤/ ٢٢٨).

وتبع الطبري على رد هذه القراءة ابن عطية حيث قال: «وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز... ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان»[١].

بل لقد صرح بعض النحويين البصريين بخطأ هذه القراءة لمخالفتها للقاعدة لديهم وهي: لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض[٢].

وتعقب الألوسي هذه القاعدة بقوله: «ما ذكر من امتناع العطف على الضمير المجرور هو مذهب البصريين ولسنا متعبدين باتباعهم»[٣].

أما أبو حيان فقد أطال الكلام في رد هذا المسلك وتوبيخ أهله وكان مما قاله: «وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح؛ بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز... وأما قول ابن عطية: «ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان» فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قرَّاء الصحابة... عمدَ إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه... ولم يقرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحًا ورعًا ثقة في الحديث»[٤].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (٤/ ٨).
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (٢/ ٤٦٢).
(٣) روح المعاني للألوسي (٤/ ١٨٤).
(٤) البحر المحيط (٣/ ٤٩٩).

وعلى الرغم من كون تسبيع السبعة واجتماع الأمة عليها جاء بعد أبي جعفر الطبري إلا أن رده لقراءة متواترة وهو الإمام في القراءات زلة واضحة وهو منهج مضطرد في تفسيره يعترض أحيانًا على قراءة ثابتة ويرجح أحيانًا قراءة على قراءة حتى يكاد يسقطها بزعم أن غيرها أفصح أو أرجح لأجل مخالفة قاعدة نحوية أو قياس لغوي أو حتى لطلب لطيفة من لطائف المعاني التي يستنبطها من قراءة دون أخرى[١].

فقد صحح الطبري قراءة (ملك يوم الدين) على قراءة (مالك يوم الدين) وهما قراءتان متواترتان[٢] فقال:

«وأولى التأويلين بالآية وأصح القراءتين في التلاوة عندي: التأويل الأول وهي قراءة من قرأ (مَلِك) بمعنى الملك؛ لأن في الإقرار له بالانفراد بالملك إيجابًا لانفراده بالملك، وفضيلة زياد الملك على المالك»[٣].

وتعقب أبو شامة هذا القول من الطبري ومن غيره فقال:

«قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين»[٤].

---

(١) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي (١/ ٩٨) بتصرف.
(٢) قرأ عاصم والكسائي (مالك يوم الدين) وقرأ الباقون بغير ألف انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:٧٧) والنشر (١/ ٢٧١).
(٣) انظر: جامع البيان للطبري (١/ ٦٥) دار الفكر.
(٤) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة (ص:٧٠).

وقال النحاس: «هذه القراءات إذا اختلفت معانيها؛ لم يجز أن يُقال: إحداهما أجود من الأخرى، كما لا يُقال ذلك في أخبار الآحاد إذا اختلفت معانيها»[١].

وليس المقصود هنا محاكمة الطبري إلى مصطلح جدّ بعده وهو مصطلح: القراءات السبعة، أو ذمه لمخالفته من جاء بعده وعيبه لإنكاره ما لم يثبت عنده، فقد كان الطبري إمامًا في القراءات، وقد كان يبرر إسقاطه بعض القراءات وعدم تجويزه القراءة بها وليس مجرد الاختيار والترجيح بكونها غير فصيحة أو نحو ذلك دون إشارة إلى عدم ثبوتها متواترة عنده.

***

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٤٣).

المطلب الثاني:

اعتبار القراءتين المتواترتين بمثابة الآيتين إذا ظهر اختلافها

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن القراءتين كالآيتين فزيادة القراءات كزيادة الآيات لكن إذا كان الخط واحدًا واللفظ محتملًا كان ذلك أخصر في الرسم»(١).

وتبعه الشنقيطي وإن كان تحريره للعبارة أدق فقال: «اعلم أولًا أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين كما هو معروف عند العلماء»(٢).

إن المفسر حين يُعمل هذا الضابط يُفسر كل قراءة على وجه مختلف عن القراءة الأخرى ولذلك قال القسطلاني: «لم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى. فالقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط ومحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصراط»(٣).

وهذا المسلك يوفر المعاني بين يدي المفسر ويعينه على إيضاح معاني القرآن الكريم، ومن هنا فإن الطاهر بن عاشور يؤكد أن على المفسر بيان اختلاف القرآن المتواترة: «لأن في اختلافها توفيرًا لمعاني الآية غالبًا فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن»(٤).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٠).
(٢) انظر: أضواء البيان (٢/ ٨).
(٣) انظر: لطائف الإشارات لعنوان القراءات (١/ ١٧١).
(٤) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٥٦).

ومن الأمثلة على أن القراءتين المتواترتين بمثابة الآيتين إذا ظهر اختلافهما.

١- قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة:٦].

فقد قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم في رواية عنه (وأرجلِكم) بالجرِّ فهو يفيد مسح الرجلين للابس الخف كما بينته السنة[(١)] وقرأ نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية عنه (وأرجلكم)، بالنصب[(٢)] وهو يفيد طلب الغسل للرجلين وهذا هو الحكم الواجب لمن لم يكن لابسًا الخفّ.

٢- قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ أَلَّا تَحۡزَنِي﴾ [مريم:٢٤]، فقد قرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر ﴿فَنَادَىٰهَا مَنۡ تَحۡتَهَآ﴾ بفتح الميم والتاء والمعنى فناداها الذي تحتها هو عيسى عليه السلام. فهذه القراءة بمثابة آية أخرى لإفادتها عند بعض المفسرين معنى آخر غير المعنى الوارد في قراءة الباقين: (فناداها مِنْ تحتِها) بكسر الميم والتاء أي فناداها جبريل من بين يديها وإن كان بعض المفسرين يرى أن المنادي (مِن تحتها) هو عيسى عليه السلام وهو قول الحسن، وقال بن زنجلة: «وهو أجود الوجهين»[(٣)].

٣- ومن هذا الباب أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴾ [التكوير:٢٤].

---

(١) انظر: النشر (١/ ٢٩) ومناهل العرفان (١/ ١٤١).
(٢) انظر: السبعة (ص:٢٤٢) والتيسير (ص:٩٨).
(٣) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:٤٤١).

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (وما هو على الغيب بظنين) بالظاء والمعنى وما هو بمتهم على الوحي أنه من الله، وقرأ الباقون: ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد أي ببخيل والمعنى وما محمد ببخيل بما آتاه الله من العلم والقرآن ولكن يرشد ويعلم ويؤدي عن الله عزَّ وجلَّ[١].

فمن اقتصر على قراءة فقد فاته حظ من بيان المعنى لم يتعرض له؛ لأنه إنما جاء في القراءة الثانية والنبي ﷺ ليس بمتهم ولا بخيل.

٤- ومن هذا الباب كذلك قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٥] فمن فسرها بناءً على قراءة حمزة والكسائي فقد جعل المجيد صفة للعرش لأنهما قرأ (ذو العرش المجيد) بالخفض ومن فسرها على قراءة بقية السبعة فقد جعل (المجيد) صفة لله تعالى لأنهم قرءوا (ذو العرش المجيد) بالرفع وجعلوه صفة لذو[٢].

***

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:٧٥٢)، وكشف المشكلات للباقولي (٢/ ٤٠٩).
(٢) انظر: حجة القرآن (ص:٧٥٧) وكشف المشكلات للباقولي (٢/ ٤١٤).

المطلب الثالث:

تفسير الآية بالقراءة المتواترة دون الشاذة إذا تعارض معناهما

يختلف المفسرون أحيانًا في معنى آية من الآيات بناءً على اختلاف معنى قراءتين لها: إحداهما شاذة، والأخرى متواترة، فإذا لم يمكن الجمع بينهما بحمل معنى القراءة الشاذة على معنى القراءة المتواترة فلابد من قيام المفسر بحمل مدلول الآية على القراءة المتواترة دون الشاذة فالثابت المجمع عليه لا يقوى على منازعته الشاذ من القراءات(١).

ومن هذا الباب اختلاف المعنى بين القراءة المتواترة في قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾ [المائدة:٨٩]، والمعنى المراد بالكسوة هنا: الثياب واللباس، أما قراءة سعيد بن جبير وابن السميفع فقد اختلف المعنى فيها بإضافة كاف الجر الداخلة على كلمة: أسوة لتصبح القراءة (أو كإسوتهم)(٢)، ووجه ابن جني هذه القراءة بما يشعر بموافقته على معناها وهو: «إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم» أو بما يكفي مثلهم فهو على حذف المضاف بتقدير: «أو ككفاية إسوتهم» قال: «وإن شئت جعلت الإسوة هي الكفاية فلم تحتج إلى حذف مضاف»(٣).

---

(١) انظر: قواعد الترجيح (١/ ١٠٦).

(٢) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ٢١٨) ومختصر شواذ القراءات (ص:٤٠).

(٣) انظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات (١/ ٢١٨) والمحرر الوجيز (٥/ ١٧٨).

ومن الواضح أن المعنى الذي حملته هذه القراءة الشاذة يخالف معنى القراءة المتواترة التي تأول عليها أهل التفسير هذه الآية وهو أن من حنث في يمينه مخير بين ثلاثة أمور: الإطعام أو الكسوة لعشرة مساكين أو عتق رقبة[١].

ولهذا فقد رد صاحب المحرر الوجيز معنى هذه القراءة الشاذة من وجهين:

أحدهما: ما سبق ذكره **والآخر**: مخالفتها لخط المصحف وهو ما يدل على شذوذها فقال: «القراءة مخالفة لخط المصحف ومعناها على خلاف ما تأول أهل العلم من أن الحانث في اليمين بالله مخير في الإطعام أو الكسوة أو العتق»[٢].

وقد أكد الحافظ ابن حجر على هذا الضابط حيث قال: «لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور»[٣]، وذلك في معرض رده لمعنى القراءة الشاذة عن علي وابن عباس وابن مسعود وأبيّ بن كعب ﭫ: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما)[٤]، والمعنى على هذه القراءة: أن الطواف بين الصفا والمروة ليس بواجب بل سنة ولا يجب على المسلم بتركه شيء[٥].

لكن القراءة المتواترة: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة:١٥٨]، ومعناها مخالف لمعنى القراءة الشاذة كما بينته أم المؤمنين عائشة ﭫ وما

(١) انظر: الأيمان في القرآن دراسة تفسيرية للباحث (ص:٣٨).
(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٥/ ١٧٨).
(٣) فتح الباري (٣/ ٥٨٣).
(٤) انظر: المحتسب (١/ ١١٥).
(٥) انظر: قواعد الترجيح (١/ ١٠٧).

ورد من سبب نزولها من أن الأنصار قالوا: يا رسول الله إنَّا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٥٨][(١)].

استحضر الشنقيطي هذا الضابط فرد هذه القراءة الشاذة بقوله: «القراءة المذكورة تخالف القراءة المجمع عليها المتواترة، وما خالف المتواتر المجمع عليه إن لم يمكن الجمع بينهما فهو باطل والنفي والإثبات لا يمكن الجمع بينهما لأنهما نقيضان»[(٢)].

وحين يقف المفسر أمام معنيين مختلفين لا يمكن الجمع بينهما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٤٣].

أولهما: ما جاء في القراءة المتواترة (ومَنْ عنده عِلْمُ الكتاب) بمعنى الذي عنده علم الكتب التي نزلت قبل القرآن من علماء أهل الكتاب فإنه شهيد بيني وبينكم.

والثاني: ما جاء في القراءة الشاذة: (ومِن عنده عُلِمَ الكتاب) والمعنى أن الكتاب إنما عُلِمَ من عند الله تعالى.

فإنه بإعمال هذا الضابط سوف يفسِّر الآية بناءً على معنى القراءة المتواترة فقط دون معنى القراءة الشاذة وهذا ما فعله الطبري حيث قال:

---

(١) متفق عليه رواه البخاري: كتاب الحج باب: ما جاء في السعي بين الصفا والمروة. فتح الباري (٣/ ٥٨١) ومسلم كتاب الحج، حديث رقم: (١٢٧٨).
(٢) أضواء البيان للشنقيطي (٥/ ٢٤٩).

«وكانت قراء الأمصار من أهل الحجاز والشام والعراق على القراءة الأخرى وهي: (ومن عنده علم الكتاب) كان التأويل الذي على المعنى الذي عليه قراء الأمصار أولى بالصواب ممن خالفه»[1].

❊ ❊ ❊

(١) انظر جامع البيان (١٣/ ١٧٨).

المطلب الرابع:

مراعاة رسم المصحف عند التفسير

أسلفنا بأن موافقة رسم المصحف في القراءة شرط قياسي لقبولها[١] وقد أجمع الصحابة على هذا الرسم وهم أعلم الناس بلغة القرآن، ولأن المعنى قد يختلف باختلاف رسم الكلمة فإن عدول المفسر عن المعنى الموافق لرسم المصحف العثماني دون دليل خطأ منهجي يستدعي توجيه النقد له.

من الأمثلة على هذا الضابط ما يلي:

قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى:٦].

فحين يختار المفسر أن (لا) في قوله : ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ للنهي بمعنى نهى الله لنبيه أن ينسى ما أقرأه إياه من القرآن[٢] فإنه بذلك يكون قد عدل عن التفسير الموافق لرسم المصحف وهو أن (لا) في قوله: ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ للنفي بمعنى سنقرئك ولن تنسى[٣] إذ لو كانت للنهي «لصار الفعل بعدها مجزومًا بحذف الحرف المعتل في آخره ويكتب (فلا تنسَ) فدل بقاء الألف في الرسم على أن لا للنفي وليست للنهي»[٤].

قال أبو حيان: «والقول بأن (لا) في: ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ للنهي والألف ثابتة لأجل الفاصلة قول ضعيف ومفهوم الآية غاية في الظهور وقد تعسفوا

---

(١) انظر: (ص:٢٦).
(٢) انظر: النكت والعيون للماوردي (٦/ ٢٥٣) والمحرر الوجيز (١٦/ ٢٨٢).
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠/ ١٩) وروح المعاني (٣٠/ ١٠٥).
(٤) بحوث في أصول التفسير ومناهجه د. فهد الرومي (ص:١٣٩).

في فهمها»[١].

ولو لم يُسعف الرسم العثماني القائلين بأن المعنى هو النفي لا النهي لما كان لقولهم ظهور وحجة زائدة على حجة القائلين بأن المعنى هو النهي لا النفي.

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين:٣] للمفسرين قولان في هذه الآية:

أحدهما: أن الضمير في قوله: ﴿كَالُوهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ في موضع رفع مؤكد لواو الجماعة والمعنى: إذا كال المطففون أنفسهم أو وزنوا أنفسهم فيجوز الوقف على (كالو) و(وزنو).

والثاني: أن الضمير في قوله: ﴿كَالُوهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ في موضع نصب والمعنى إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم فحذف حرف الجر ووصل الفعل بنفسه والمفعول محذوف وهو المكيل والموزون[٢].

فأي المعنيين أولى بالصواب من الآخر؟

إن رسم المصحف يرجح المعنى الثاني دون الأول ولذا رجح الطبري هذا المعنى قائلًا:

«الصواب في ذلك عندي الوقف على (هم)، لأن (كالو) و(وزنو) لو كانا مكتفيين وكانت (هم) كلامًا مستأنفًا كانت كتابة (كالوا) و(وزنوا)

(١) البحر المحيط (١٠/ ٤٥٧).

(٢) انظر: معالم التنزيل للبغوي (٨/ ٣٦٢) وفتح القدير للشوكاني (٥/ ٣٩٨).

بألف فاصلة بينها وبين هم مع كل واحدٍ منهما إذ كان بذلك جرى الكتاب في نظائر ذلك... فكتابهم ذلك في هذا الموضع بغير ألف أوضح الدليل على أن قوله: (هم) إنما هو كناية أسماء المفعول بهم»[١].

٣- قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣].

فقد قرأ أبو عمرو: (إنَّ هذين) بالياء وقرأ الباقون: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ بالألف[٢] وقرأ ابن كثير: (إنْ هذانّ) وقرأ عاصم في رواية حفص: (إنْ هذانِ) بالتخفيف[٣].

قال أبو زرعة في الاحتجاج لمن قرأ (إن هذان) بالألف: «وحجتهم أنها مكتوبة هكذا في الإمام مصحف عثمان»[٤].

والمعنى في قراءة حفص عن عاصم (ما هذان إلا ساحران)، وفي قراءة أبي عمرو: هو الإخبار بأن هذين ساحران[٥].

قال الأخفش: «قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خفيفة في معنى الثقيلة وهي لغة قوم يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما) ونقرؤها ثقيلة وهي لغة لبني الحارث»[٦].

---

(١) انظر جامع البيان (٣٠/ ٩١).
(٢) انظر: حجة القراءات (ص:٤٥٤) وكشف المشكلات للباقولي (٢/ ٩٥) والسبعة في القراءة (ص:٤١٩).
(٣) انظر: السبعة في القراءات (ص:٤١٩) والكشف لمكي (٢/ ٩٩) وحجة القراءات (٤٥٦).
(٤) انظر: حجة القراءات (ص:٤٥٤).
(٥) انظر: البحر المحيط (٧/ ٣٤٩)، والإتقان للسيوطي (٢/ ٢٦٧).
(٦) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٦٢٩).

وقد نص السيوطي في تنبيهاته على إعراب القرآن على أن يراعى الرسم وضرب له أمثلة دل رسم القرآن فيها على خطأ بعض المفسرين في أقوالهم وكان مما قال: «ومن ثمَّ خطأ من قال في: ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ إنها جملة أمرية أي سل طريقًا موصله إليها لأنها لو كانت كذلك لكتبت مفصولة...

ومن قال في قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ إن: هم أشد مبتدأ أو خبر وأي مقطوعة عن الإضافة وهو باطل برسم ﴿أيهم﴾ متصلة»[1].

***

(١) انظر: الإتقان (٢/ ٢٦٦) بتصرف.

المطلب الخامس:

التنبه لما اصطلح على تسميته : قراءة النبي ﷺ

من الأخطاء في بعض كتب التفسير والسنة الاصطلاح على تسمية: القراءات المسندة في كتب السنة إلى النبي ﷺ ولم تُنسب إلى أحد من أئمة الرواية والقراء المشهورين بقراءة النبي ﷺ.

ومصدر خطأ هذه التسمية أمور:

أولها: كيف تنسب قراءة إلى النبي ﷺ ثم تُرد ولا تقبل عند المسلمين لأجل عدم ورودها من طريق أحد أئمة الرواية؟

والثاني: قد يتبادر إلى بعض الإفهام ولا سيما مع بعد أكثر الناس في عصرنا الراهن عن علم القراءات أن غير ما سمَّى قراءة النبي ﷺ لم يقرأ به النبي ﷺ، وإنما هو اجتهاد الإمام الذي روى هذه القراءة وأقرأ الناس بها.

والثالث: نسبة القراءات إلى القراء: كنافع والكسائي وعاصم وغيرهم ونسبة بعض القراءات إلى النبي ﷺ يوهم من ليس من أهل هذا الفن أن إضافة القراءة إلى قارئ ما فيها نوع اجتهاد ورأي منه وهو ما يؤدي إلى الابتداع وليست إضافة اتباع وتلق بالسند المتصل إلى النبي ﷺ[1].

وحجة البعض ممن يضمن مصطلح: قراءة النبي ﷺ في كتب القراءات أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وأن الخطأ الشائع خير من الصواب المهجور كما يُقال، وإن كتب القراءات إنما يقرأها المتخصصون الذين

(١) انظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ٣٩٣).

يعرفون المقصود من هذا المصطلح.

لكن هذه الحجة لا تصمد أمام النقد العلمي فالاصطلاح لا مشاحة فيه إذا لم يتضمن خطًا فكيف إذا كان الخطأ علميًّا وفي حق النبي ﷺ؟ والصواب المهجور خير من الخطأ الشائع وواجب المفسر أن يسعى إلى نشر هذا الصواب والتنبيه إليه، وليس صحيحًا أن كتابات المفسر وعالم القراءات لا يطلع عليها إلا المتخصصون ولا سيما مع تيسر وسائل النشر بوسائط متعددة في العصر الحديث؛ بل إن مثل هذه الأخطاء كانت متكئًا لطعن المستشرقين ومن وافقهم من خلال التعويل على كلام بعض المفسرين في كتبهم وجعله أساسًا للطعن في ثبوت بعض آيات القرآن[1].

وعجيب قول الطاهر بن عاشور: «وقد اصطلح المفسرون على أن يطلقوا عليها قراءة النبي ﷺ؛ لأنها غير منتسبة إلى أحد من أئمة الرواية»[2]، فليس انتساب القراءة لأحد من أئمة الرواية إلا على سبيل الرواية عن النبي ﷺ فهو مصدرهم جميعًا فيما يقرؤون به، على أن الطاهر بن عاشور نبه بعد ذلك بعبارة لينة على غير عادته إلى أن الأولى عدم إطلاق هذه العبارة فقال بعد ذلك: «فلا تحسبوا أنهم أرادوا بنسبتها إلى النبي ﷺ أنها وحدها المأثورة عنه ولا ترجيحها على القراءات المشهورة؛ لأن القراءات المشهورة قد رويت عن النبي ﷺ بأسانيد أقوى وهي متواترة على الجملة... وما كان ينبغي إطلاق وصف قراءة النبي عليها؛ لأنه يوهم من ليسوا من أهل الفهم

(١) انظر على سبيل المثال: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين لعبد الفتاح القاضي.
(٢) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٥٤).

الصحيح أن غيرها لم يقرأ به النبي ﷺ[١].

إن مفسرين ومحدثين من أمثال محمد بن جرير الطبري، وأبي عمر الدوري، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي الفتح بن جني، وابن عطية الأندلسي، والزمخشري قد أكثروا من ذكر هذا المصطلح دون تنبيه على اللبس المتوقع في معناه أو تنبه إلى الخطأ المنهجي فيه وأثر هذا على مفسرين كُثر جاءوا بعدهم فتلقوا هذا المصطلح بالقبول دون مناقشه أو تمحيص ولئن كان لهؤلاء الإعلام السابقين ما يبرر صنيعهم لانتشار العلم والأمن النسبي من اللبس في معناه وعدم ظهور شبهات متعلقة بهذا الأمر فإن على المفسر في العصر الحديث التنبه لهذا الخطأ والتنبيه عليه ومحاولة استبدال هذا المصطلح بمصطلح آخر يمكن أن يكون: القراءات غير المنسوبة لأحد من أئمة القراءة، أو غيره من المصطلحات المؤدية للمقصود.

***

(١) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٥٤).

المطلب السادس:

القراءات المتواترة يبين بعضها بعضًا

وظيفة المفسر هي البيان لمعاني القرآن، والقراءات المختلفة تساعده على القيام بوظيفته؛ لأن بعضها يبين بعضًا وحين يتنبه المفسر لهذا الضابط فإنه سيسعى إلى تفسير الآية على قراءة ما بقراءة أخرى متواترة فيكون ذلك من قبيل تفسير القرآن بالقرآن.

ومن هذا الباب تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ ﴾ [المجادلة:١١] على قراءة السبعة إلا عاصمًا فإنه وحده قرأها بالجمع (المجالس)[1]، أما الباقون فقد قرأوها بالإفراد (في المجلس) فمن فسرها على قراءة الإفراد دون نظر إلى قراءة الجمع فقد يقصرها على مجلس رسول الله ﷺ كما فهم بعض المفسرين[2] ومن استفاد من قراءة الجمع فسوف يظهر له أن المقصود بالإفراد جنس المجلس لا حصره في مجلس رسول الله ﷺ؛ لأن القراءة المتواترة الأخرى جاءت بالجمع للمجالس فدلَّ ذلك على انتفاء حصر المعنى في مجلس واحد هو مجلس رسول الله ﷺ.

ومن هذا الباب أيضًا قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:١٧].

---

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:٧٠٤).

(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٢٨/ ١٧، ١٨) وحجة القراءات (ص:٧٠٤).

فقد قرأ أبو عمرو ويعقوب وابن كثير (مسجد الله) على الإفراد، وقرأ باقي العشرة (مساجد الله) على الجمع[١]. فمن فسرها على قراءة الإفراد فقط دون نظر إلى الجمع فقد قصر معناها على المسجد الحرام دون غيره من المساجد، ومن استعان بقراءة الجمع فسوف يظهر له احتمال دخول جميع المساجد فليس للمشركين أن يعمروها شاهدين على أنفسهم بالكفر[٢].

ومن بيان بعض القراءات المتواترة للبعض الآخر قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ [الفرقان:٦١].

فمن فسرها بناءً على قراءة حمزة والكسائي فقد أدخل الكواكب العظام مع الشمس في معنى الآية؛ لأن القراءة جاءت بالجمع: سُرُجًا.

ومن فسرها على قراءة باقي العشرة؛ فقد قصر المعنى على الشمس دون سائر الكواكب؛ لأن القراءة جاءت بالإفراد: سِراجًا[٣].

***

(١) انظر: المبسوط (ص:١٩٣) والنشر (٢/ ٢٧٨).
(٢) انظر: البحر المحيط (٥/ ١٩).
(٣) انظر: المبسوط (ص:٢٧٢) والنشر (٢/ ٣٣٤).

المطلب السابع:

عدم الحكم باختلاف مفسرين في معنى آية إذا فسر كل منهما على قراءة مختلفة

قد يجد المفسر قولين مختلفين في آية واحدة وهنا لابد من التأكد من كون صاحبي هذين القولين إنما فسّرا الآية على ذات القراءة إذ يحتمل الأمر كون أحدهما فسر الآية على قراءة مختلفة فهي بمثابة آية أخرى فسرها غير الآية التي فسَّرها صاحبه وقد تنبه السيوطي إلى ذلك فقال: «من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان فيظن اختلافًا وليس باختلاف وإنما كل تفسير على قراءة، وقد تعرض السلف لذلك»[(١)]، «وهذا الموضوع يحتاج بحثًا استقرائيًا يُظهر ما وقع من التفسير عنهم على هذه الشاكلة»[(٢)].

ومن ذلك تفسير مجاهد قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف:٤٢]، أنه الذهب والفضة وتفسير غيره أن الثمر هو النبات[(٣)].

ظن بعض الباحثين أن مجاهدًا فسر اللفظ بما يخالف المعنى القريب وخالف غيره من السلف[(٤)] لكن الصحيح أن مجاهدًا فسر الآية بناءً على قراءة أخرى غير قراءة الفتح في: (ثَمَرَ) فإن أهل مكة كانوا يقرأونها (ثُمرُ)

(١) انظر: الإتقان (٤/ ١٩٣).
(٢) انظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم للدكتور/ مساعد الطيار (ص:١٨٣).
(٣) انظر: هذين القولين في جامع البيان للطبري (١٥/ ٢٤٥).
(٤) انظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن (ص:١٨٥).

بضم الثاء والميم وهي قراءة السبعة إلا عاصمًا وأبا عمرو[١].

وموضع آخر كان لمجاهد قول في تفسيره بناءً على قراءة أخرى غير القراءة التي فسر الآية بناء عليها غيره من السلف فظن بعض المتأخرين أن مجاهدًا خالف غيره في معنى الآية وذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة:٩٠].

فهل هؤلاء الذين جاءوا من المؤمنين بدليل المغايرة بينهم وبين من كذب الله ورسوله أم هم من المنافقين؟

اختار مجاهد القول الأول وبين أن المعذرين هم بنو مقرن كما في سبب نزول الآية بعدها[٢] ونسب ابن الجوزي إلى ابن عباس: أنه اختار القول الثاني وقال: «لعن الله المعذرين» يريد لعن الله المقصرين من المنافقين[٣].

فمن لم يتنبه إلى اختلاف القراءات سيحكم بالاختلاف بين قول مجاهد وقول شيخه ابن عباس لكن مجاهد إنما فسَّر الآية بناء على قراءة التخفيف في (المعْذِرُون) وهي قراءة الكسائي في رواية قتيبة بن مهران وقراءة يعقوب الحضرمي والمعنى الذين أُعذروا وجاءوا بعذر، والمعذر الذي بلغ أقصى العذر، أما بقية السبعة فقد قرأوا بالتشديد (وجاء المعذِّرون) أي المعتذرون[٤].

---

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:٤١٦) وقد كان أبو عمرو يقرأها (ثُمْره) بضم الثاء وسكون الميم.
(٢) انظر: أسباب نزول القرآن للواحدي (ص:٢٥٨).
(٣) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٤٨٤).
(٤) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص:٣٢١).

قال أبوعبيدة: «المعذِّرون من يعذّر ليس بجاد، إنما يُعرِّض بما لا يفعله أو يُظهر غير ما في نفسه»[١].

وقد فطن السدّي إلى أثر اختلاف القراءات في هذا الموضع فقال: «من قرأها: (وجاء المُعْذرون من الأعراب) خفيفة قال: بنو مقرن ومن قرأها: (وجاء المعذِّرون) قال: اعتذروا بشيء ليس لهم عذر بحق»[٢].

***

(١) انظر: زاد المسير (٤/ ٤٨٣).
(٢) الدر المنثور للسيوطي (٤/ ٢٦١).

المبحث الخامس

استعانة المفسر بالقراءات في إيضاح معاني الآيات

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استعانة المفسر بالقراءات التي تبين معاني الآيات.

المطب الثاني: استعانة المفسر بالقراءات التي تدفع ما يتوهم من الإشكال عن معنى الآية.

المطلب الأول:

استعانة المفسر بالقراءات التي تبيّن معاني الآيات

سبقت الإشارة إلى أن القراءات يبيّن بعضها بعضًا وأن استعانة المفسر بها من تفسير القرآن بالقرآن كما سبق التمثيل على بعض هذه القراءات[١] وأزيد هنا بذكر خمسة أمثلة بيّنت القراءة الأخرى فيها معنى القراءة الأولى.

فمن ذلك:

المثال الأول: قول تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة:٩].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وألف بعد الخاء، وقرأ باقي السبعة (يخدعون) بفتح الياء وسكون الخاء من غير ألف[٢] ويظهر أن بين القراءتين نوع اشتراك في المعنى فهم في الحالتين لا يخدعون إلا أنفسهم؛ لأن عاقبة عملهم عائدة إليهم.

والمفاعلة زيادة في المعنى إذ تقتضي حصول الفعل من أكثر من واحد فإذا لم يقتض الواقع المشاركة فهي للمبالغة[٣].

وزعم الراغب الأصفهاني أن المعنى: «يخادعون رسول الله وأولياء

(١) انظر: على سبيل المثال (ص:١٦، ١٧، ١٨).
(٢) انظر: حجة القراءات (ص:٨٧). والمبسوط (ص:١١٥)
(٣) الكشف المكي (١/ ٢٢٤).

الله ونسب ذلك إلى الله تعالى من حيث أن معاملة الرسول كمعاملته كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠].

وجعل ذلك خداعًا تفظيعًا لفعلهم وتنبيهًا على عظم رسول الله وعظم أوليائه»[(١)]، وهكذا فإن قراءة (يُخادعون الله) أعانت المفسر على بيان معنى القراءة الثانية وهي: (يخدعون الله) فهم يبالغون في محاولة ذلك لكنهم لا يخدعون إلا أنفسهم ولذا قال الراغب الأصفهاني: «الخداع إنزال الغير مما هو بصدده بأمر يبديه على خلاف ما يخفيه»[(٢)].

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البقرة:٨٥] قرأ نافع وعاصم والكسائي (تفادوهم) وقرأ باقي السبعة: (تفدوهم) والمعنى على القراءة الثانية منحصر في دفع المال للفداء، وعلى القراءة الأولى استبان للمفسر وجه آخر من المعنى فمعنى ﴿تفادوهم﴾ يجيز فداء الأسير بالمال تارة وبإطلاق أسير للعدو تارة أخرى لأن فعل: ﴿تفادوهم﴾ يقتضي حصول الفداء من الطرفين[(٣)].

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود:٤٦].

فهل المقصود: إن مسألة نوح ربه في شأن ابنه الكافر وإشارته إلى ما سبق من وعد الله له بنجاة أهله عمل غير صالح، أم المقصود: إن ابنك ذاته عمل غير صالح، أم المقصود: إن ابن نوح عمل عملًا غير صالح وهو

(١) انظر: المفردات (ص:١٤٣)
(٢) السابق والصفحة.
(٣) انظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ٤٠٨).

الشرك بالله وعصيان أمر والده بالركوب مع المؤمنين[١].

جاءت قراءة يعقوب والكسائي بكسر الميم وفتح اللام ونصب الرَّاء في (غيرَ)[٢] لتبين ترجيح وجه من المعنى فأعانت المفسر في كشف المراد بالآية.

وردت ما فهمه بعض المفسرين من أن الضمير لنداء نوح أي: نداءك هذا عمل غير صالح»[٣] وهو ما دفع أبا حيان إلى القول: «وكون الضمير في في (إنه) عائدًا على غير ابن نوح عليه السلام تكلف وتعسف لا يليق بالقرآن»[٤].

المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفۡرَطُونَ﴾ [النحل:٦٢].

فهل المقصود أن الكافرين لهم النار وسيتركون فيها كما قال سعيد ابن جبير ومجاهد وغيرهما أن المعنى في قوله: مفرطون: متروكون منسيون؟[٥] أم المقصود أنهم: معجلون وأن: (مفرطون) من الفرط أي التقدم. وهو قول ينسب إلى ابن عباس والحسن؟[٦] أم أن المقصود أن هؤلاء الكفار لهم النار، وأنهم أفرطوا وبالغوا في معصية الله[٧].

---

(١) انظر: هذه الأقوال في جامع البيان للطبري (١٢/ ٥٢) وزاد المسير (٤/ ١١٤) والبحر المحيط (٥/ ٢٢٩).
(٢) انظر: المبسوط (ص:٢٠٤).
(٣) انظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ٢١٩).
(٤) انظر: البحر المحيط (٥/ ٢٢٩).
(٥) انظر: زاد المسير (٤/ ٤٦٠).
(٦) السابق والصفحة.
(٧) انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٢٠٨).

جاءت القراءات المختلفة لهذه الآية لتبيِّن المعاني وتضيف إليها ما يزيدها وضوحًا بين يدي المفسر فقد قرأ نافع بكسر الراء مخففة (مُفْرِطون)[١] فأسندت الفعل لهم والمعنى حينئذٍ: أنهم أفرطوا في معصية الله، وقرأ أبو جعفر بكسر الراء مع تشديدها: (مفرِّطون)[٢] قال الزجاج: من قرأ (مفرِّطون) فالمعنى أنه وصف لهم بأنهم فرطوا في الدنيا فلم يعملوا فيها للآخرة، وتصديق هذه القراءة قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦][٣].

وقرأ باقي العشرة بفتح الراء مع التخفيف (مُفْرَطون)[٤] وهي قراءة تحتمل معنيين: التقدم والترك قال الزجاج: «معنى: (مفرطون): مقدمون إلى النار... ومن فسَّر متروكون فهو كذلك أي: قد جعلوا مقدمين في العذاب أبدًا متروكين فيه»[٥].

ولو لم يستعن المفسر بهذه القراءات لفاته جزء من بيان معنى الآية ولربما خطأ بعض الأقوال الواردة عن السلف في معناها لمخالفتها للمعنى اللغوي للقراءة التي فسّر عليها.

المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ:١٩].

قرأ عامة العشرة (باعد) بنصب الباء وبألف بعدها وكسر العين وتخفيفها

(١) انظر: حجة القراءات (٣٩١) والمبسوط (ص:٢٢٥).
(٢) انظر: المبسوط (ص:٢٢٥) والنشر (٢/ ٣٠٤).
(٣) معاني القرآن للزجاج (٣/ ٢٠٨).
(٤) انظر: المبسوط (ص:٢٢٥) وحجة القراءات (ص:٣٩١).
(٥) معاني القرآن للزجاج (٣/ ٢٠٧) بتصرف.

والمعنى أنهم دعوا الله أن يبعّد بين أسفارهم على وجه الجرأة والبطر[١].

ومثل هذا المعنى حملته قراءة ابن كثير وأبي عمرو (بَعِّدْ)[٢] بنصب الباء وكسر العين مشددة من غير ألف.

أما يعقوب فقد قرأ (ربُّنا بَاعَدَ)[٣] برفع الباء من(ربُنا) وفتح الباء وألف بعدها من: (بَاعَدَ) وفتح العين والدال منها.

والمعنى على هذه القراءة أن أهل سبأ يخبرون بأن الله باعد بين أسفارهم وذلك على وجه الشكوى منهم مبالغة في كفران النعمة والرغبة في الترفه[٤].

وواضح أن هذه القراءات مع اختلاف لفظها ومعناها لم تتناقض ولم تتضاد فكل قراءة حق»[٥] وقد ساعد استقلال كل قراءة بمعنى مختلف المفسر المفسر على الوصول لعدد أكثر من المعاني التي اتضحت من خلال القراءتين.

***

(١) انظر: النشر (٢/ ٣٥٠) وحجة القراءات (ص:٥٨٨) والغاية (ص:٢٤٢).
(٢) انظر: حجة القراءات (ص:٢٥٨٨) والغاية (ص:٢٤٢).
(٣) انظر: الغاية (٢٤٢) والنشر (٢/ ٣٥٠).
(٤) انظر:جامع البيان للطبري (٢٢/ ٨٥، ٨٦) بتصرف.
(٥) انظر: القراءات وأثرها في التفسير (١/ ٤٤٩).

المطلب الثاني:

استعانة المفسر بالقراءات التي تدفع ما يتوهم من الإشكال عن معنى الآية

يصف بعض المفسرين معنى بعض الآيات بأنه مشكل فيتوقفون فيه،[١] ويتوهم البعض إشكالًا في معنى بعض الآيات فيجتهد المفسر في كشف المعنى وإزالة هذا الإشكال ومن أعظم ما يعينه على ذلك وجود قراءة أخرى ثابتة كشفت الأمر وأزالت الأشكال ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران:٧].

ظن بعض المفسرين أن معنى الآية مشكل ودائر بين احتمالين لا مرجح لأحدهما على الآخر فهل المقصود أنه لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله وحده أما الراسخون في العلم فإنهم يؤمنون به ويسلّمون بأنه من عند الله؟ أم أن المقصود أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه قائلين آمنا به؟

ورجح بعض المفسرين القول الثاني: ومنهم الربيع، وابن قتيبة، وأبو سليمان الدمشقي ونسب ابن أبي نجيح هذا القول لمجاهد وابن عباس قال ابن الأنباري: ولا تصح روايته ـ أي ابن أبي نجيح عن مجاهد[٢].

---

(١) انظر: على سبيل المثال: بحث في التفسير التحليلي لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ للدكتور عبد الله الشنقيطي (ص:٥).

(٢) انظر: هذين القولين في زاد المسير (١/ ٣٥٤).

في حين أن جمهور المفسرين اختاروا القول الأوّل وهو أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه، ومن هؤلاء ابن مسعود، وابن عباس، وأبيّ بن كعب، وعروة، وقتادة وغيرهم[١].

ومن أبرز ما يرجح به المفسّر قول الجمهور ويدفع به الإشكال عن معنى الآية قراءة تفسيرية لابن عباس أخرجها عبد الرزاق في تفسيره بإسناد صحيح وهي: «وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به»[٢] وأخرج هذه الرواية الحاكم في المستدرك وصححها على شرط الشيخين[٣] وقراءة تفسيريّة أخرى لعبد الله بن مسعود هي: «وإن حقيقة تأويله إلا عند الله، والراسخون في العلم يقولون آمنا به»[٤].

وهاتان القراءتان وإن لم يثبت كونهما قرآنًا لعدم التواتر فأقل درجاتهما أن تكونا خبرًا بإسناد صحيح إلى صحابيين أحدهما ترجمان القرآن، والثاني من أخذ من فم رسول الله ﷺ سبعين سورة وقولهما في التفسير مقدم على قول من بعدهما لا سيما مع وجود مرجحات أخرى في القراءة المتواترة بينها السيوطي[٥] والشنقيطي[٦]، وغيرهما[٧].

---

(١) السابق والصفحة، وجامع البيان للطبري (٣/ ١٨٢، ١٨٣).
(٢) انظر: تفسير عبد الرزاق (١/ ١١٦).
(٣) انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢٨٩).
(٤) انظر: المصاحف لابن أبي داود (ص:٦٧) والدر المنثور (٢/ ١٥٠).
(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٦).
(٦) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (١/ ٢٣٦).
(٧) انظر في ذلك: معاني المحكم والمتشابه في القرآن الكريم للدكتور أحمد حسن فرحات (ص:٥) وما بعدها.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا﴾ [طه:٩٧].

قرأ الجمهور: (لنُحَرِّقنه)[١] بضم النون وفتح الحاء وكسر الراء مشددة وقد يشكل المعنى عند البعض على هذه القراءة «إذ كيف يحرق العجل ويُنسف في اليم نسفًا وهو من ذهب؟ لكن الإشكال يندفع إذا استعان المفسر بقراءة أبي جعفر (لنحْرقنه)[٢] بإسكان الحاء وتخفيف الرَّاء مع اختلاف بين راوييه فابن وردان يقرأ بفتح النون وضمّ الرَّاء، وابن جماز يقرأ بضم النون وكسر الرَّاء[٣].

والمعنى: من حرقت الحديد إذا بردته فتساقط من البرد أي: لنحرقنه لنبردنه ولنحتنه حتًّا ثم لننسفنه في اليم نسفًا[٤].

أما معنى القراءة بتشديد الرّاء أو بكسرها مخففة فهو من الإحراق بالنار وتزيد قراءة التشديد بمعنى التكرار أي: نحرقه مرّة بعد مرّة[٥].

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة:١١٢].

أشكل المعنى على بعض المفسرين إذ كيف يشك الحواريون في استطاعة

---

(١) انظر: المبسوط (ص:٢٥٠) والنشر (٢/ ٣٢٢).
(٢) انظر: المبسوط (ص:٢٥٠) والمحتسب (٢/ ٥٨).
(٣) انظر: المبسوط (ص:٢٥٠) والنشر (٢/ ٨٢٢).
(٤) انظر: المحتسب (٢/ ٥٨).
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٧٥) والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام (٢/ ٦٩٩).

الله وهم أنصار عيسى إلى الله ومن وصفهم الله بالإيمان في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الصف:١٤].

وهذا ما جعل بعض المفسرين يزعم «أنهم قالوا ذلك قبل استحكام إيمانهم ومعرفتهم»[(١)]، ولا تستقيم لهم هذه الحجة فإن الآية التي قبل هذه الآية أثبتت لهم الإيمان قال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَوۡحَيۡتُ إِلَى ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ أَنۡ ءَامِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [المائدة:١١١].

أسهمت قراءة الكسائي في بيان المعنى وإعانة المفسرين على اختيار المعنى الصحيح لهذه الآية حيث قرأ: (هل تَّستطيع ربَّكَ)[(٢)] بالتاء في: (تستطيع) وبالنصب في باء (ربَّك) والمعنى: هل تقدر يا عيسى أن تسأل ربك؟[(٣)]، وهذا لا يتعارض مع كونهم مؤمنين وكانت عائشة تقول: كان القوم أعلم بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربُّك إنما قالوا: (هل تستطيع ربَّكَ)[(٤)]، وأم المؤمنين عائشة إنما أنكرت ما فهمه البعض من شك الحواريين وليس المقصود إنكارها للقراءة التي أجمع عليها عامة السبعة (هل يستطيعُ ربُّك)[(٥)]، لكن هذه القراءة توجه في ضوء القراءة المتواترة الأخرى فيكون معناها: «هل يستجيب لك ربك إن سألته ذلك؟ كما يقول

(١) انظر: زاد المسير (٢/ ٤٥٦).
(٢) انظر: حجة القراءات (ص:٢٤٠) والمبسوط (ص:١٦٥).
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٥) وزاد المسير (٢/ ٤٥٥).
(٤) انظر: حجة القراءات (ص:٢٤١) وجامع البيان للطبري (٧/ ١٢٩).
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٥)، وزاد المسير (٢/ ٤٥٥).

القائل لآخر: تستطيع أن تسعى معنا في كذا؟ وهو يعلم أنَّه على ذلك قادر ولكن يُريد السعي معنا فيه»[(١)].

قال ابن الأنباري: «ولا يجوز لأحد أن يتوهم أن الحواريين شكّوا في قدرة الله وإنما هذا كما يقول الإنسان لصاحبه: هل تستطيع أن تقوم معي وهو يعلم أنه يستطيع ولكن يريد: هل يسهل عليك»[(٢)].

ومال الطبري إلى القول بشك الحواريين في قدرة الله وبيَّن أن الله تعالى ذكره قد كره منهم ما قالوا من ذلك واستعظمه وأمرهم بالتوبة ومراجعة الإيمان من قيلهم ذلك والإقرار لله بالقدرة على كل شيء»[(٣)]، بل إن الزمخشري أنكر كونهم مؤمنين قبل هذا القول وقال: «ما وصفهم الله بالإيمان والإخلاص وإنما حكى ادعاءهم لهما ثم أتبعه قوله: ﴿إذ قال الحواريون﴾ فآذن أن دعواهم كانت باطلة وأنهم كانوا شاكين وقوله: ﴿هل يستطيع ربك﴾ كلام لا يرد مثله عن مؤمنين معظمين لربهم»[(٤)].

المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٣٣].

ومصدر الإشكال في معنى هذه الآية عند من توهم فيها إشكالًا أن الخطاب في أول الآية لمن يملك الإماء وفي آخرها إخبار بمغفرة الله ورحمته

(١) انظر: حجة القراءات، وزاد المسير (٢/ ٤٥٦).
(٢) انظر: زاد المسير (٢/ ٤٥٦).
(٣) جامع البيان للطبري (٧/ ١٢٩).
(٤) انظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٣٧٢).

من بعد إكراههن دون بيان لمن تكون هذه المغفرة والرحمة وهل تشمل المكْرِه وهو السيد، والمكْرَه وهي الأمة أم يخص ذلك المكره على الزنا وهي الأمة؟[١].

اختار بعض المفسرين كون المغفرة لمن أكره أمته على الزنا لكنه أضاف شرطًا لا نص عليه في هذه الآية وهو التوبة ومن هؤلاء صاحب البحر المحيط حيث قال: «الصحيح أن التقدير: غفور رحيم لهم؛ ليكون جواب الشرط فيه ضمير لا يعود على (من) الذي هو اسم الشرط ويكون ذلك مشروطًا بالتوبة»[٢].

ومعلوم أن التوبة تجبُّ كل ذنب حتى الشرك بالله تعالى كما قال سبحانه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨]. فلا وجه إذن لقول أبي حيان هذا وحينئذٍ يبقى توهم الإشكال واردًا فهل يعد الله من أكره أمته على الزنا بالمغفرة والرحمة دون توبة من هذا الذنب الذي جاءت الآية لتنهى عنه؟

جاءت قراءة ابن عباس وجابر وابن مسعود وسعيد بن جبير لتدفع الإشكال المتوهم عن معنى هذه الآية فقد قرأوا: (فإن الله من بعد إكراههنّ لهنَّ غفور رحيم)[٣].

---

(١) انظر: أضواء البيان (٦/ ٢١٩).

(٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٦/ ٤٥٣).

(٣) انظر: المحتسب (٢/ ١٠٨) وزاد المسير (٦/ ٣٩) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢/ ٢٥٥).

وهذه القراءة وإن كانت شاذة لمخالفتها رسم المصحف إلا أنها من القراءات المدرجة أي التفسيريّة فأقل أحوالها أنها تفسير للقرآن بقول الصحابي وهم هنا ثلاثة من علماء الصحابة كما أن سبب نزول هذه الآية يؤكد على المعنى الذي رجحته هذه القراءة فقد أخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله قال: كان عبد الله بن أُبي يقول لجارية له اذهبي فابغينا شيئًا فنزلت هذه الآية»[(١)].

قال ابن الجوزي: قال المفسرون: وكان له ـ أي عبد الله بن أبي ـ جاريتان معاذه ومُسيكه فكان يكرههما على الزنا ويأخذ منهما الضريبة وكذلك كانوا يفعلون في الجاهلية يؤاجرون إماءهم فلما جاء الإسلام قالت معاذة لمسيكه:

إن هذا الأمر الذي نحن فيه إن كان خيرًا فقد استكثرنا منه، وإن كان شرًّا فقد آن لنا أن ندعه فنزلت هذه الآية[(٢)].

ولا يستقيم القول بأن الله من بعد إكراههن غفور رحيم لمن أكرههن ولا سيما وسبب النزول الثابت في صحيح مسلم ينص على أن فعل عبد الله بن أبي مع جاريته كان سبب نزول الآية فكيف يعد الله بالمغفرة والرحمة من علم أنه يموت على النفاق دون توبة[(٣)].

---

(١) رواه مسلم باب: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ﴾، برقم (٣٠٢٩)، وانظر: أسباب النزول للواحدي (ص:١٨٧).

(٢) انظر: زاد المسير (٦/ ٣٨)، وأسباب النزول للواحدي (ص:١٨٧) والدر المنثور (٥/ ٤٦).

(٣) انظر: دراسة قرآنية في النفاق وأثره في حياة الأمة للباحث (ص:١٤١).

وقد لفت أبو السعود إلى أن تجويز تعلق المغفرة والرحمة بمن أكره أمته على الزنا بشرط التوبة إخلالُ بجزالة النظم وتهوين لأمر النهي في مقام التهويل[١].

أعانت قراءة ابن عباس وابن مسعود وجابر المفسر على دفع الإشكال الناشئ في معنى هذه الآية وأسهمت بشكل مباشر في صحة التفسير واستقامته مع سبب النزول وملاءمة النظم القرآني.

***

(١) انظر: تفسير أبي السعود (٦/ ١٧٤).

الخاتمة

وبعدُ فأختم هذه الدراسة ببيان أبرز النتائج التي توصلت إليها على النحو التالي:

١- لابد من تحديد الاعتبار الذي نبني عليه تعريف المفسِّر فإن كان باعتبار الواقع فهو من كانت له مشاركة في التفسير، وإن كان باعتبار المفترض فهو من كانت له الأهلية التامة لبيان معاني القرآن.

٢- عظم منزلة القراءات بالنسبة للمفسر فهي مصدر أساسي من مصادره والعلم بها شرط أساسي من شروطه.

٣- القراءات الشاذة هي غير المتواترة وقد اختل فيها ركن من أركان القراءة الصحيحة، وأقل أحوالها أن تكون تفسيرًا للصحابي، واستعانة المفسر بها أولى من قوله برأيه أو أخذه عمن هم دون الصحابة من التابعين أو المفسرين.

٤- القراءات بالنسبة للمفسر على قسمين: أحدهما ما ليس له علاقة بالتفسير ويشمل اختلاف القرّاء في وجوه النطق بالحروف والحركات التي لا أثر لها في اختلاف المعنى ومقادير المد والإمالة ونحو ذلك مما له تعلق بعلم التجويد وهذا القسم لا يشترط علم المفسر به. والثاني: ما له علاقة بالتفسير ويشمل الاختلاف في الحروف والحركات التي يختلف معها المعنى فيشترط علم المفسر بهذا القسم.

٥- وقوع الخلط عند بعض الباحثين بين مفهوم التواتر في القراءات وبين

مفهوم التواتر في الحديث النبويّ أدّى إلى إثارة بعض الشبهات حول القراءات السبع ولا سيما عند المتأخرين.

٦- شرط موافقة الرسم العثماني لقبول القراءة هو شرط قياسي وليس شرطًا ضابطًا وليست كل قراءة وافقت الرسم العثماني متواترة بالضرورة.

٧- قواعد اللغة والنحو يحتج لها من القرآن الكريم والقراءات القرآنية متواترة كانت أو شاذة ولا يحتج بتلك القواعد اللغوية التي كتبت بعد نزول القرآن بفترة على القراءات القرآنية المختلفة.

٨- كثير من التجاوز الذي وقع فيه بعض المفسرين في التعامل مع القراءات كان سببه إهمال الضوابط التي تحكم تعامل المفسر مع القراءات ولا سيما ضابط عدم رد القراءات المتواترة أو الترجيح بينها فكلها نصوص قرآنية.

٩- اعتبار القراءتين بمثابة آيتين يستدعي اجتهاد المفسر في استنباط المعاني الزائدة التي حملتها كل قراءة على القراءة الأخرى إذ لا يمكن تطابق معنى آيتين فلكل منهما هدايته ودلالاته.

١٠- عدول المفسر عن التفسير الموافق لرسم المصحف العثماني إلى وجه آخر مخالف له خطأ منهجي يستدعي توجيه النقد له.

١١- خطأ إطلاق مسمى: قراءة النبي ﷺ على القراءات المسندة في كتب السنة إلى النبي ﷺ ولم تنسب إلى أحد من أئمة الرواية والقرّاء

المشهورين والحاجة إلى تصحيح هذا الخطأ ولا سيما بين المتخصصين في التفسير وعلوم القرآن.

١٢- عدم الحكم باختلاف مفسرين في معنى آية إذا فسر كل منهما الآية على قراءة مختلفة، والحاجة إلى بحث استقرائي يبين ما كان من تفسير السلف على هذا النحو ويوضح القراءة التي فسر عليها كل واحدٍ منهم الآية التي قد يُظنّ اختلافهم في معناها.

١٣- أهمية استعانة المفسر بالقراءات في دفع بعض ما يتوهم من الإشكال عن معنى بعض الآيات والحاجة إلى دراسة تطبيقيّة متأنية تستقصى المواضع التي وقع الإشكال في فهم معناها وجاءت قراءة أخرى لتدفعه. هذا وبالله التوفيق وله الحمد أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١- **إبراهيم**: موسى إبراهيم ـ بحوث منهجية في علوم القرآن ـ دار عمان ـ الأردن ـ الطبعة الثانية سنة ١٤١٦هـ.

٢- **الأخفش**: سعيد بن مسعدة ـ معاني القرآن ـ تحقيق: عبد الأمير محمد الورد ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣- **الأزهري** : أبو منصور ـ تهذيب اللغة ـ تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين ـ نشر الدار المصرية للتأليف والنشر.

٤- **الإسكندري**: ناصر الدين أحمد ـ الانتصاف بهامش الكشاف للزمخشري ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٥- **الأصبحي**: مالك بن أنس ـ الموطأ ـ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ١٤٠٦هـ.

٦- **الأصفهاني**: حسين بن محمد الراغب ـ مفردات ألفاظ القرآن ـ تحقيق محمد الكيلاني ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٧- **الأصفهاني**: حسين بن محمد الراغب ـ مفردات ألفاظ القرآن ـ تحقيق: صفوان داودي ـ دار العلم ـ الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٨- **الأصفهاني**: حسين بن محمد الراغب ـ مقدمة جامع التفاسير ـ تحقيق د.أحمد فرحات ـ دار الدعوة الكويت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٩- **الألوسي**: أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي ـ روح المعاني ـ دار الفكر ١٣٩٨هـ.

١٠- **الأنباري**: أبو البركات ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ المكتبة التجارية الكبرى.

١١- **بازمول**: محمد بن عمر بن سالم ـ القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ـ دار الهجرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٢- **الباقولي**: نور الدين أبو الحسن على بن الحسين ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ـ تحقيق د. عبد القادر عبد الرحمن.

١٣- **البخاري**: محمد بن إسماعيل ـ صحيح البخاري ـ دار السلام ـ الرياض ـ الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٤- **البغدادي**: الكفاية في علم الرواية ـ تحقيق الدكتور/ أحمد عمر هاشم ـ بيروت ـ دار الكتب العربي ـ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١٥- **البغوي**: أبو محمد الحسين بن مسعود ـ معالم التنزيل ـ تحقيق: خالد العك وزميله ـ دار المعرفة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٦- **البيلي**: أحمد بن محمد بن إسماعيل ـ الاختلاف بين القراءات ـ دار الجيل ـ بيروت ـ الدار السودانية بالخرطوم ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٧- **ابن تيمية**: أحمد بن عبد الحليم ـ مجموع فتاوى ابن تيمية ـ جمع عبد الرحمن ابن قاسم ـ سوريا ـ مطبعة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

١٨- **ابن تيمية**: أحمد بن عبد الحليم ـ مقدمة في أصول التفسير ـ اعتنى به فواز أحمد زمرلي ـ دار ابن حزم ـ الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

١٩- **الثعلبي**: الكشف والبيان المعروف تفسير الثعلبي- دراسة وتحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور ـ دار إحياء التراث العربي ١٤٢٢هـ.

٢٠- **الثوري**: سفيان بن سعيد ـ تفسير سفيان الثوري ـ تحقيق: امتياز عرشي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢١- **ابن الجزري**: محمد بن محمد ـ منجد المقرئين ومرشد الطالبين ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية.

٢٢- **ابن الجزري**: محمد بن محمد ـ النشر في القراءات العشر ـ دار الفكر للطباعة ـ إشراف على محمد الصباغ.

٢٣- **ابن جني**: أبو الفتح عثمان ـ المحتسب في تبيين وجوه القراءات ـ تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين ـ دار سزكين للطباعة ١٤٠٦هـ.

٢٤- **ابن الجوزي**: أبو الفرج جمال الدين ـ زاد المسير في علم التفسير ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

٢٥- **الحاكم**: أبو عبد الله محمد بن عبد الله ـ المستدرك على الصحيحين ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٢٦- **حامد**: إدريس ـ القراءات الشاذة أحكامها وآثارها ـ مركز بحوث كلية التربية ـ جامعة الملك سعود.

٢٧- **الحجاج**: أبو الحسين مسلم ـ صحيح مسلم المسمى: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ ـ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٨- **الحربي**: حسين بن علي بن حسين ـ قواعد الترجيح عند المفسرين ـ دار القاسم ـ الرياض ـ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٩- **أبو حيان الأندلسي**: محمد بن يوسف ـ البحر المحيط ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٣٠- **الخالدي**: صلاح عبد الفتاح ـ تعريف الدارسين بمناهج المفسرين ـ دار العلم ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٣١- **ابن خالويه**: الحسين بن أحمد ـ الحجة في القراءات السبع ـ تحقيق: عبد العال سالم مكرم ـ دار الشروق ـ الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

٣٢- **خليفة**: مصطفى بن عبد الله ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٣هـ.

٣٣- **ابن دريد**: محمد بن حسين ـ جمهرة اللغة ـ تصحيح: زين العابدين الموسوى ـ مطبعة دائرة المعارف ـ حيدرآباد ـ الهند ـ ١٣٤٤هـ.

٣٤- **الدمياطي**: أحمد بن عبد الغني ـ إتحاف فضلاء البشر ـ تصحيح على الضباع ـ دار الندوة الجديدة.

٣٥- **الرومي**: فهد بن عبد الرحمن ـ بحوث في أصول التفسير ومناهجه ـ مكتبة التوبة ـ الرياض ـ الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ.

٣٦- **الزجاج**: أبو إسحاق ـ معاني القرآن ـ تحقيق: عبد ا لجليل عبده شلبي ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٧- **الزرقاني**: محمد عبد العظيم ـ مناهل العرفان في علوم القرآن ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبي.

٣٨- **الزركشي**: بدر الدين محمد بن عبد الله ـ البرهان في علوم القرآن ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

٣٩- **ابن زنجلة**: أبو زرعة عبد الرحمن ـ حجة القراءات ـ تحقيق: سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ.

٤٠- **ابن سلام**: أبو عبيد القاسم ـ فضائل القرآن ـ تحقيق: وهبي سليمان غاوجي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٤١- **سلامة**: محمد علي ـ الفرقان في علوم القرآن ـ مطبعة شبرا ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٣٨م.

٤٢- **سهيل**: أحمد قشيري ـ المفسر شروطه وآدابه ومصادره ـ رسالة ماجستير ـ كلية التربية ـ جامعة الملك سعود.

٤٣- **السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمن ـ الإتقان في علوم القرآن ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار التراث ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

٤٤- **السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمن ـ طبقات المفسرين ـ تحقيق: علي محمد عمر ـ مكتبة وهبة ـ الطبعة الأولى.

٤٥- **السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمن ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ـ تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ـ دار الكتب الحديثة ـ الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.

٤٦- **شاكر**: أحمد ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ـ دار الآثار ـ الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٤٧- **أبو شامة**: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل ـ المرشد الوجيز ـ تحقيق: طيار قولاج ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٣٩٥هـ.

٤٨- **أبو شامة**: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل ـ إبراز المعاني من حرز الأماني ـ تحقيق. إبراهيم عطوة عوض ـ مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي.

٤٩- **الشدي**: عادل بن علي ـ الأيمان في القرآن دراسة تفسيرية ـ بحث مقبول للنشر ـ مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ.

٥٠- **الشدي**: عادل بن علي ـ دراسة قرآنية في النفاق وأثره في حياة الأمة ـ رسالة ماجستير ـ كلية التربية ـ جامعة الملك سعود ١٤١٥هـ.

٥١- **شكرى**: أحمد خالد وآخرون ـ مقدمات في علم القراءات ـ دار عمان ـ الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٢- **الشنقيطي**: محمد الأمين بن محمد ـ أضواء البيان ـ مطبعة المدني ـ الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

٥٣- **الشوكاني**: محمد بن علي ـ فتح القدير ـ دار المعرفة ١٢٥٠هـ.

٥٤- **الصباغ**: د. محمد لطفي ـ لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ.

٥٥- **الطبري**: محمد بن جرير ـ جامع البيان ـ دار الفكر.

٥٦- **الطيار**: د. مساعد بن سليمان ـ مفهوم التفسير والتأويل ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٥٧- **الطيار**: د. مساعد بن سليمان ـ التفسير اللغوي ـ دار ابن الجوزي ـ الرياض ـ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٨- **الطيار**: د. مساعد بن سليمان ـ أنواع التصنيف المتعلق بتفسير القرآن الكريم ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٩- **ابن عاشور**: الطاهر ـ التحرير والتنوير ـ دار التونسية ـ ١٩٨٤م.

٦٠- **عبد القوي**: صبري عبد الرءوف ـ أثر القراءات في الفقه الإسلامي ـ أضواء السلف ـ الرياض ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٦١- **عبيدات**: د. محمود سالم ـ دراسات في علوم القرآن- دار عمار ـ عمان ـ الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٦٢- **العثيمين** : محمد بن صالح ـ أصول في التفسير ـ دار ابن القيم ـ الدمام ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٦٣- **ابن العربي**: أبو بكر محمد بن عبد الله ـ أحكام القرآن ـ تحقيق: علي محمد البجاوي ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٦٤- **ابن عرفة**: تفسير ابن عرفة المالكي ـ برواية تلميذه الأبِّي ـ بدون بيانات.

٦٥- **ابن عطية**: أبو محمد ـ المحرر الوجيز ـ تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم ـ طبعة قطر ـ الطبعة الأولى ١٣٩٨ ـ وطبعة المغرب ط١.

٦٦- **العكبري**: أبو البقاء ـ تعليل القراءات الشاذة ـ د. علي البواب ـ مجلة كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام ع١٢ ـ ١٤٠٢هـ.

٦٧- **العمادي**: محمد بن محمد ـ تفسير أبي السعود ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ـ دار إحياء التراث العربي ـ الطبعة الأولى.

٦٨- **ابن فارس**: أبو الحسين أحمد ـ معجم مقاييس اللغة ـ تحقيق: عبد السلام هارون ـ طبعة الخانجي، وطبعة دار الكتب العلمية.

٦٩- **الفارسي**: أبو علي ـ الحجة ـ تحقيق: بدر الدين قهوجي وصاحبه ـ دار المأمون للتراث ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧٠- **الفراء**: أبو زكي يحي بن زياد ـ معاني القرآن ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٠.

٧١- **الفضلي**: عبد الهادي ـ القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ـ مكتبة دار المجمع العلمي بجدة ـ ١٣٩٩هـ.

٧٢- **الفيروزآبادي**: محمد بن يعقوب ـ القاموس المحيط ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧هـ.

٧٣- **الفيروزآبادي**: محمد بن يعقوب ـ بصائر ذوي التمييز ـ تحقيق: محمد النجار ـ بيروت ـ المكتبة العلمية.

٧٤- **القاري**: د. عبد العزيز عبد الفتاح ـ حديث الأحرف السبعة ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٧٥- **القاضي**: عبد الفتاح عبد الغني ـ القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ـ مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٧٦- **القاضي**: عبد الفتاح عبد الغني ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠١هـ.

٧٧- **القرطبي**: محمد بن أحمد ـ الجامع لأحكام القرآن ـ تصحيح أحمد عبد العليم وزملائه ـ الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ.

٧٨- **القسطلاني**: شهاب الدين ـ لطائف الإشارات ـ تحقيق: عامر السيد وصاحبه ـ لجنة إحياء التراث ـ القاهرة ـ ١٣٩٥هـ.

٧٩- **القطان**: مناع خليل ـ مباحث في علوم القرآن ـ مؤسسة الرسالة ـ ١٤١٩هـ.

٨٠- **القطان**: مناع خليل ـ مذكرة في علوم القرآن ـ معدة لطلاب الدراسات العليا بجامعة الإمام ١٤١١هـ.

٨١- قمحاوي: محمد صادق ـ البرهان في تجويد القرآن بدون بيانات.

٨٢- القيسي: مكي بن أبي طالب ـ التبصرة ـ تعليق الحافظ الندوي ـ الدار السلفية ـ الهند.

٨٣- **القيسي**: مكي بن أبي طالب ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع ـ تحقيق: محيي الدين رمضان ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

٨٤- **ابن قيم الجوزية**: محمد بن أبي بكر ـ زاد المعاد- تحقيق شعيب وعبد القادر الأرنؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة السابعة ـ ١٤٠٥هـ.

٨٥- **الكافيجي**: محمد بن سليمان ـ التيسير في قواعد التفسير ـ تحقيق: ناصر محمد المطرودي ـ نشر دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٠هـ.

٨٦- **ابن كثير**: أبو الفداء إسماعيل ـ تفسير القرآن العظيم ـ تحقيق: سامي سلامة ـ دار طيبة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٨هـ.

٨٧- **الكفوي**: أبو البقاء ـ الكليات ـ تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٨٨- **الكلبي**: محمد بن أحمد ـ التسهيل لعلوم التنزيل ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٣هـ.

٨٩- **لاشين**: د. موسى شاهين ـ اللآلى الحسان في علوم القرآن ـ مطبعة الفجر الجديد ـ القاهرة.

٩٠- **الماوردي**:أبو الحسن على بن حبيب ـ النكت والعيون ـ تحقيق: السيد عيد المقصود عبد الرحيم ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٢هـ.

٩١- **محيسن**: محمد محمد سالم ـ المقيس من اللهجات العربية والقرآنية ـ مكتبة القاهرة ـ ط١١-١٣٩٩هـ.

٩٢- **ابن مجاهد**: أحمد بن موسى ـ السبعة في القراءات ـ تحقيق: د. شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ الطبعة الأولى.

٩٣- **المرصفي**: عبد الفتاح السيد العجمي ـ هداية القاري إلى تجويد الباري ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٢هـ.

٩٤- **مسلم**: د. مصطفى ـ مناهج المفسرين ـ دار المسلم ـ الرياض ـ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٩٥- **المطرودي**: عبد الرحمن بن إبراهيم ـ القراءات القرآنية ـ مركز البحوث التربوية ـ جامعة الملك سعود.

٩٦- **ابن المنذر**: أبو بكر محمد ـ الإجماع ـ تحقيق. أبو حماد صفير أحمد ـ دار طيبة ـ الرياض.

٩٧- **ابن منظور**: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ـ لسان العرب ـ دار صادر ـ بيروت.

٩٨- **ابن مهران**: أبو بكر أحمد ـ المبسوط ـ تحقيق: سبيع حمزة حاكمي- دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة ـ مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٨هـ.

٩٩- **ابن مهران**: أبو بكر أحمد ـ الغاية ـ تحقيق: محمد الجنباز ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ.

١٠٠- **ابن النجار**: محمد بن أحمد الفتوحي ـ شرح الكوكب المنير ـ تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد ـ مطابع جامعة أم القرى ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٠هـ.

١٠١- **النحاس**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ـ إعراب القرآن ـ تحقيق: زهير غازي ـ عالم الكتب ـ مكتبة النهضة ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

***

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ٣
المبحث الأول: بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية ٥
المطلب الأول: في معنى المفسر ٧
المطلب الثاني: في معنى القراءات ١٣
المبحث الثاني: مكانة القراءات في عمل المفسر ١٧
تمهيد ١٨
المطلب الأول: القراءات من مصادر المفسر ١٩
المطلب الثاني: اشتراط العلم بالقراءة في المفسر ٢٣
المبحث الثالث: شروط المفسر الذي يتعرض للقراءات ٢٩
المطلب الأول: العلم بالقراءات المتواترة ٣١
المطلب الثاني: العلم بالقراءات الشاذة وأثرها ٣٧
المطلب الثالث: معرفة نوع الاختلاف بين القراءات ٤٢
المطلب الرابع: الوقوف عند ضوابط تعامل المفسر مع القراءات ٤٧
المبحث الرابع: ضوابط مهمة في تعامل المفسر مع القراءات ٤٩
المطلب الأول: عدم رد القراءات المتواترة أو الترجيح بينها ٥١

المطلب الثاني: اعتبار القراءتين المتواترتين بمثابة الآيتين إذا ظهر تعارضهما ٥٦

المطلب الثالث: تفسير الآية بالقراءة المتواترة دون الشاذة إذا تعارض معناهما ٥٩

المطلب الرابع: عدم العدول عن التفسير الموافق لرسم المصحف .٦٣

المطلب الخامس: التنبه لما اصطلح على تسميته: قراءة النبي ﷺ ٦٧

المطلب السادس: القراءات المتواترة يبين بعضها بعضًا..... ٧٠

المطلب السابع: عدم الحكم باختلاف مفسرين في معنى آية إذا فسر كل منهما على قراءة مختلفة ٧٢

المبحث الخامس: استعانة المفسر بالقراءات في إيضاح المعنى ... ٧٥

المطلب الأول: استعانة المفسر بالقراءات التي تبين معاني الآيات..٧٧

المطلب الثاني: استعانة المفسر بالقراءات التي تدفع ما يتوهم من الإشكال عن معنى الآية ٨٢

الخاتمة **٩٠**

المراجع والمصادر..... **٩٣**

فهرس المحتويات..... **١٠٣**

***